الجمهوريّة التّونسيّة

وزارة البيئة

وكالة حماية وتهيئة الشّريط السّاحلي

التّقرير السّنوي 2022

تـوطئـــة.....1
الباب الأول: الدراسات.....6
1. الدراسات في طور الإنجاز.....6
الباب الثاني:الاستصلاح والتهيئة والتثمين.....7
1. دراسة اسكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري.....7
2. دراسة حماية الشريط الساحلي لبنزرت من الانجراف البحري.....7
3. دراسة حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري 9
4. دراسة تحيين حلول حماية الشريط الساحلي لخليج تونس من الإنجراف البحري المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج:.....10
5. دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير.....10
6. دراسة مثال التصرف المندمج لسبخة الساحلين 10
7. دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت..... 11
8. دراسة أمثلة إشغال الشواطئ: 13
9. تحسين وتجميل الواجهات البحرية - الفسح الشاطئية 14
10. إنجاز مركز إستقبال –دار البحيرة- بجربة. 15
11. برنامج التنظيف الآلي للشواطئ..... 17
الباب الثالث: التأقلم مع التغيرات المناخية.....18
1- ▪ مشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة.....18
2- ▪مشروع "تجديد النظام البيئي الساحلي التونسي لدعم الصمود في مواجهة تغير المناخ" ممول من الصندوق الأخضر للمناخ (GCF).....19
3- مشروع ذو الأولوية و مضمن بخطة الشراكة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.....20
4- ▪ مشروع مقترح خاص بفترة التمويل الثامنة لصندوق البيئة العلمية 21
الباب الرابع: التصرف في المنظومات البيئية الساحلية و البحرية 23
الباب الخامس: رصد و متابعة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية.....26
1- دراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي.....26
2- ▪ تحيين دراسة مصادر النفايات السائلة على الشريط الساحلي.....26
الباب السادس: التصرف في الملك العمومي البحري.....28
1. أعوان المراقبة.....29
2. الإشغال الوقتي.....30

3.
اللزم.....32
4. مراقبة الملك العمومي البحري.....32
5. قرارات الهدم والإزالة وتنفيذها.....34
الباب السابع: الإعلامية ورقمنة الإدارة.....36
الباب الثامن: التعاون الدولي.....37
1.برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي:.....37
1-1 أشغال حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي (الأشغال الصخرية والتغذية الإصطناعية بالرمال).....38
1-2 دراسة اسكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري..... 40
2- مشروع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج:.....43
3- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير – المرحلة 2:.....44
4- مشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية":.....46
5- مشروع"اقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة": برنامج حماية البيئة في إطار التعاون الفني التونسي الإيطالي.....46
6- مشروع"دعم التصرف التشاركي في المحميات البحرية والساحلية بكل من قوريا وجالطة وزمبرة والكنائس":.....49
7- مشروع تشجيع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي:.....50
8- تدعيم تكوين الكفاءات في إطار التعاون الدولي:.....50
الباب التاسع: الاتصال والتوعية والتربية البيئية.....51
1. الندوات والملتقيات والأيام الإعلامية 51
2. التوعية والتربية البيئية.....53
3. العلاقات الصحفية.....56
الباب العاشر : الشؤون القانونية والنزاعات.....57
1- الجانب التشريعي 57
2- مساهمة الوكالة في إعداد النصوص التنظيمية 57
3. النزاعات القضائية.....60
4. اجتماعات مجلس المؤسسة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي 61
الباب الحادي عشر: الحوكمة والقيادة.....62

الباب الثاني عشر : مراقبة الجودة.....65
الباب الثالث عشر: العلاقة مع المواطن.....68
الباب الرابع عشر: ترشيد استهلاك الطاقة.....70
الباب الخامس عشر: الصفقات العمومية خلال سنة 2022.....77
الباب السادس عشر: المؤشرات.....79
1- مؤشرات قيس النتائج للدراسات:.....79
2- مؤشرات قيس النتائج للأشغال:.....79
3- مؤشرات قيس الآداء.....80
4- مؤشرات حول التصرف في الملك العمومي البحري.....81
5- مؤشرات حول الموازنة الاجتماعية لسنة 2022.....82

تـوطئـــــة

تمتد السواحل التونسية على طول 2290 كلم تنقسم إلى واجهة بحرية مباشرة وطولها 1733 كم وأخرى داخلية (سباخ، بحيرات...) يبلغ طولها 557 كم وتحتوي على 68% سواحل قارية و20% سواحل حول الجزر و12% سواحل اصطناعية كما تنقسم هذه السواحل إلى :

- سواحل بدون شواطئ رملية على طول 1623 كم،
- سواحل في طور التغذية الطبيعية بالرمال على طول 196 كم،
- سواحل معرضة للانجراف البحري على طول 284 كم،
- سواحل متوازنة على طول 187 كم.

(رسوم 1 و2 و3)

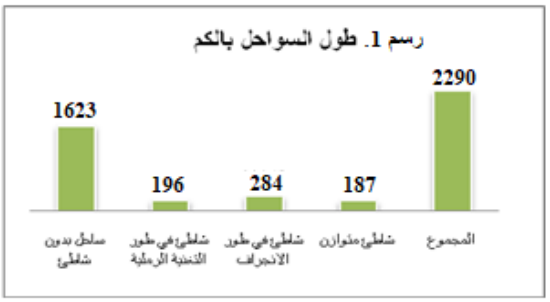

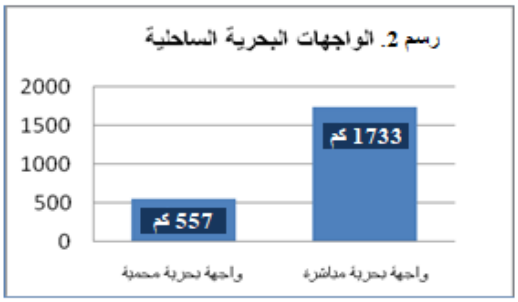

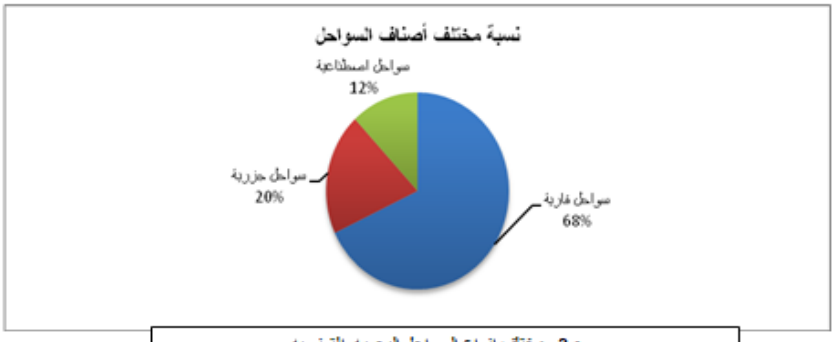

رسم 3. مختلف انواع السواحل البحرية التونسية

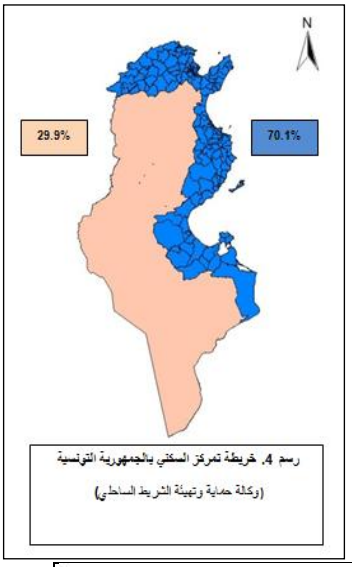

رسم 4. خريطة تمركز السكني بالجمهورية التونسية
(وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي)

وتحتوي هذه السواحل حاليا على 70.1 % من معدل المجموع السكاني بالبلاد التونسية، بينما يتمركز المعدل الباقي أي 29.9 % في المناطق الداخلية (رسم 4) وقد أدى هذا التباين إلى الضغط العمراني على السواحل كما تسببت العوامل الطبيعية في إختلال التوازن البيئي الساحلي الذي يعد من أهم أولويات وكالة حماية وتهيئة لشريط الساحلي.

وفي ظل هذه الإشكاليات تسعى الوكالة إلى رفع هذه التحديات والتفعيل التدريجي لمقاربة التصرف المندمج في الشريط الساحلي.

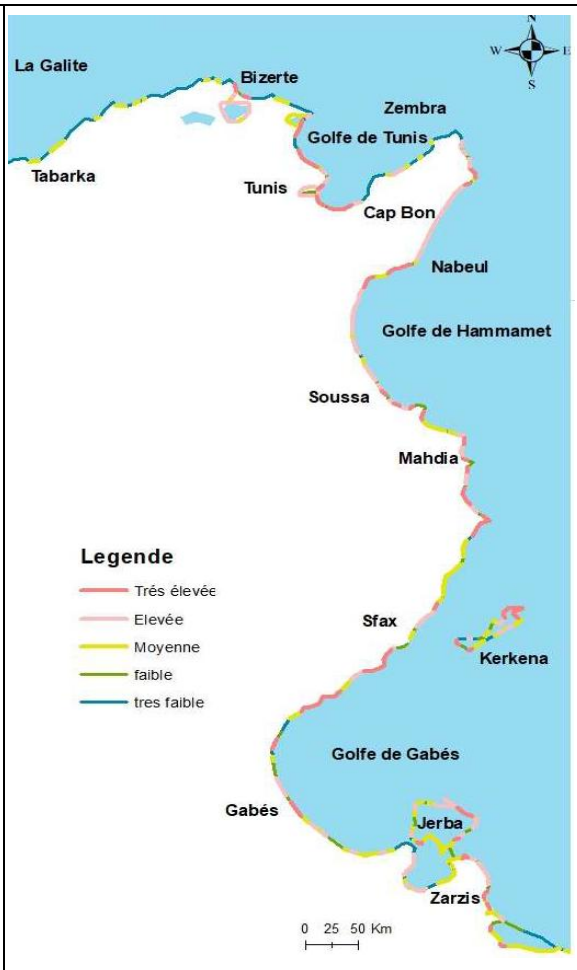

هشاشة السواحل التونسية من الانجراف البحري

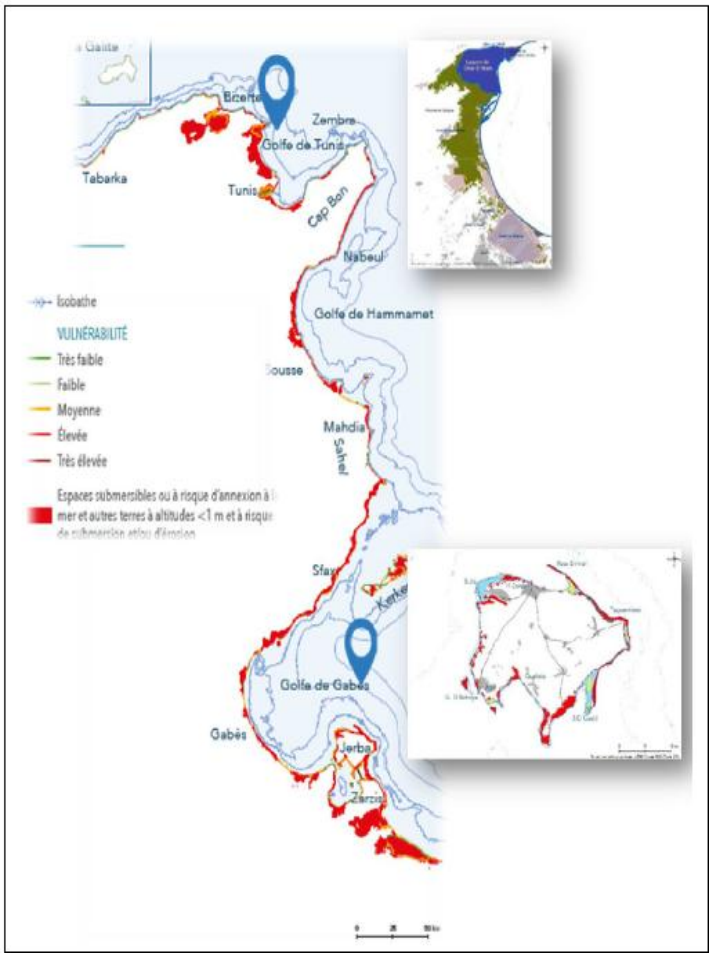

هشاشة السواحل التونسية من خطر ارتفاع مستوى البحر بـ 01 متر و/أو الانجراف البحري

الباب الأول:
الدراسات

1. الدراسات في طور الإنجاز

- دراسة اسكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري
- دراسة حماية الشريط الساحلي لبنزرت من الانجراف (قسط عدد 1: الكرنيش، قسط عدد 2: شاطئ مامي)،
- دراسة حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري ،
- تحيين دراسة حماية الشريط الساحلي بخليج تونس (قمرت-قرطاج) من الإنجراف الساحلي،
- دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير
- دراسة مثال التصرف المندمج لسبخة الساحلين
- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت
- دراسة أمثلة إشغال الشواطئ:

الباب الثاني:
الاستصلاح والتهيئة والتثمين

1- دراسة اسكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري

انظر محور التعاون الدولي

2- دراسة حماية الشريط الساحلي لبنزرت من الانجراف البحري

- القسط الأول: من راس البلاط الى الحاجزالشمالي للميناء التجاري ببنزرت
- القسط الثاني: شاطئ مامي

الإطار العام للمشروع

في نطاق برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الانجراف البحري، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة لحماية الشريط الساحلي لبعض المناطق من ولاية بنزرت الذي يشهد انجرافا حادا يستوجب التدخل العاجل وذلك بإنجاز الحلول المناسبة لحمايته من هذه الظاهرة.

مكونات و أجال الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي من الدراسة في تقييم الوضع الحالي للشريط الساحلي لبنزرت واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لحمايته من الانجراف البحري. وتتكون الدراسة من قسطين:

القسط الأول: من رأس البلاط إلى الحاجز الشمالي للميناء التجاري ببنزرت

طول الشريط الساحلي الذي سيتم حمايته حوالي 7 كم. حددت الآجال الخاصة بإعداد القسط الأول بأربع عشر (14) شهرا بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي لمنطقة التدخل وإعداد تصوّرات الحماية: 7 أشهر
- المرحلة الثانية: الدراسة التفصيليّة ودراسة التأثيرات على المحيط: 6 أشهر
- المرحلة الثالثة: الدراسة التنفيذيّة وإعداد ملفات طلب العروض:1 شهر

القسط الثاني: شاطئ مامي

طول الشريط الساحلي الذي سيتم حمايته حوالي 2 كلم. حددت الآجال الخاصة بإعداد القسط الثاني بتسعة (9) أشهر بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي لمنطقة التدخل وإعداد تصوّرات الحماية:4 أشهر
- المرحلة الثانية: الدراسة التفصيليّة ودراسة التأثيرات على المحيط: 4 أشهر
- المرحلة الثالثة: الدراسة التنفيذيّة وإعداد ملفات طلب العروض:1 شهر

مراحل إعداد الصفقة

تم إسناد الصفقة إلى مكتب الدراسات MARITEC. وانطلقت الدراسة في 1 أكتوبر 2018.

كلفة الدراسة

يتم تمويل هذه الدراسة عن طريق ميزانية الدولة المخصصة لبرنامج حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

- تبلغ الكلفة الجملية للقسط الأول315 526,341 د.ت
- تبلغ الكلفة الجملية للقسط الثاني 183 439,680د.ت

مدى تقدم الدراسة إلى موفى 2022

- تم إعداد التقرير النهائي للمرحلة الثانية *من القسط الأول* بنسبة تقدم بلغت **92.8** ٪.
- كما تم إعداد التقرير النهائي الخاص بالمرحلة الثالثة والأخيرة من دراسة القسط الثاني "شط مامي" والمصادقة عليه بالنسبة بنسبة تقدم بلغت **100**٪.

3- دراسة حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري

1. الإطار العام

في نطاق البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة لحماية الشريط الساحلي للمنستير الذي يشهد انجرافا حادا يستوجب التدخل العاجل وذلك بإنجاز الحلول المناسبة لحمايته من هذه الظاهرة.

2. أهداف الدراسة

تتمحور الدراسة حول حماية الشريط الساحلي من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية وذلك من الانجراف البحري. ويتمثل الهدف الأساسي من الدراسة في تقييم الوضع الحالي للشريط الساحلي بالمنستير واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لحمايته من الانجراف البحري.

✓ **محتوى وآجال الدراسة**

حددت الآجال الخاصة بإعداد الدراسة كما يلي:

مدة أربع عشر (14) شهرا بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي لمنطقة التدخل وإعداد تصوّرات الحماية: 8 أشهر
- المرحلة الثانية: الدراسة التفصيليّة ودراسة التأثيرات على المحيط: 5 أشهر
- المرحلة الثالثة: الدراسة التنفيذيّة وإعداد ملفات طلب العروض: 1 أشهر

وقد حددت آجال المصادقة حوالي ثلاثين (30) يوما لكلّ مرحلة.

✓ **تمويل الدراسة**

يتم تمويل هذه الدراسة عن طريق ميزانية الدولة المخصصة لبرنامج حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بقيمة حوالي 500 ألف دينار.

✓ **تقدم إنجاز الدراسة**

انطلقت الدراسة يوم 11 أكتوبر 2021 ويتم حاليا إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة حيث قام مكتب الدراسات بتقديم تقرير أولي لفرضيات الحماية أمام لجنة قيادة الدراسة بكل من ولايتي سوسة والمنستير وذلك تباعا يومي 27 نوفمبر 2022 و14 ديسمبر 2022. وتقدر نسبة التقدم المادي بـ **50**٪.

4- دراسة تحيين حلول حماية الشريط الساحلي لخليج تونس من الإنجراف البحري المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج:

انظر محور التعاون الدولي

5- دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير

انظر محور التعاون الدولي

6- دراسة مثال التصرف المندمج لسبخة الساحلين

الإطار العام:

تلعب سبخة الساحلين دورا هاما في المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال وجود عديد النباتات والحيوانات النادرة كما تعد إحدى النقاط التي تؤمها الطيور المهاجرة.

إن الوضع البيئي المتردي لهذا الفضاء الحساس والناجم عن عدة أسباب من أهمها الزحف العمراني وتلاشي الفلاحة يستدعي التدخل العاجل للحد من الانتهاكات التي تشهدها هذه السبخة للمحافظة على توازنها البيئي.

أهداف الدراسة :

في نطاق برنامج تهيئة واستصلاح السباخ الساحلية، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي "دراسة مثال التصرف المندمج لسبخة الساحلين" للحد من الضغوطات الكبيرة التي تشهدها المناطق الرطبة وحمايتها وتهيئتها.

مكونات الدراسة وآجالها

حددت الآجال الخاصة بإعداد الدراسة 300 يوم بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تشخيص الوضع الحالي للسبخة.
- المرحلة الثانية: إعداد مثال التصرف والتهيئة.

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تقييم الوضع الحالي للسبخة والمناطق المحاذية لها واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لحمايتها وتهيئتها.

تمويل الدراسة

يتم تمويل هذه الدراسة عن طريق ميزانية الدولة المخصصة لبرنامج تهيئة واستصلاح السباخ الساحلية.

مدى تقدم الدراسة

بعد إعلان طلب العروض غير مثمر بتاريخ 29 جوان 2021 من قبل اللجنة الوزارية للصفقات قامت الوكالة بإعادة نشر طلب العروض على موقع منظومة الشراءات العمومية على الخط TUNEPS بتاريخ 03 أكتوبر 2022 وأغلقت المشاركة في طلب العروض يوم 15 نوفمبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا.

كما انعقدت الجلسة العمومية لفتح العروض بحضور المشاركين أو من يمثلهم بصفة رسمية في نفس اليوم على الساعة العاشرة و ربع صباحا.

ويتم حاليا تقييم العروض الفنية والمالية للدراسة.

7- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت

الإطار والأهداف:

في إطار البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت تمت برمجة تهيئة ضفاف بحيرة بنزرت وإحداث كرنيش بمنطقة منزل عبد الرحمان تشرف على تنفيذه وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

موقع المشروع

تم اختيار الموقع على ضفاف بحيرة بنزرت بمنطقة منزل عبد الرحمان وذلك في إطار تشاركي مع مختلف الأطراف المتدخلة والمستفيدة من البرنامج (المؤسسات الصناعية ومؤسسات البحث العلمي والهياكل العمومية والسلط الجهوية والمجتمع المدني).

أهداف المشروع

يهدف مشروع دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان إلى:

- تثمين المنطقة الساحلية بمنطقة منزل عبد الرحمان،
- تهيئة فضاء للتنزه،
- تحسين ظروف عيش المواطنين وجودة الحياة،
- تقوية القدرات الوطنية لنشر التقنيات الحديثة لتهيئة المناطق الساحلية،

مكونات المشروع

تشمل مكونات الدراسة العناصر التالية:

1 - دراسة تهيئة فسحة شاطئية بالمنطقة الساحلية بمنزل عبد الرحمان

- تشخيص وتحليل المعطيات ،
- اقتراح سيناريوهات تهيئة ،
- دراسة تفصيلية للمقترح المصادق عليه،
- إعداد ملف طلب العروض.

2- إنجاز أشغال التهيئة وفقا لمخرجات الدراسة.

مدة الدراسة

حددت مدة إنجاز الدراسة بـ 210 يوم دون اعتبار آجال المصادقة على التقارير موزعة كما يلي:

- المرحلة الأولى: التشخيص واقتراح الحلول (120) يوم
- المرحلة الثانية: دراسة مفصلة للحلول التي تم اختيارها (60) يوم
- المرحلة الثالثة: إعداد ملفات طلب العروض (30) يوم

تمويل الدراسة

يتم تمويل الدراسة عن طريق هبة من الاتحاد الأوروبي (آلية الاستثمار للجوار) التي تم إبرامها منذ ديسمبر 2014 وطبقا لاتفاقية التمويل الممضاة بين البنك الأوروبي للاستثمار ووزارة البيئة بتاريخ 2018/01/12

التكلفة:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 550 ألف أورو أما الدراسة فتقدر بـ 50 ألف دينار.

تقدم المشروع:

تم إسناد صفقة الدراسة لمكتب الدراسات MARITECو قد تم إتمام الدراسة خلال موفى سنة 2022 و سيتم نشر طلب العروض للقيام بالأشغال خلال سنة 2023.

***نسبة التقدم المادي: 100 %**

8- دراسة أمثلة إشغال الشواطئ:

في نطاق البرنامج الوطني لحماية وتهيئة الشريط الساحلي، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة تهيئة أمثلة إشغال الشواطئ للحد من الضغوطات الكبيرة التي تشهدها الشواطئ التونسية من حيث عدد المنتصبين والمستغلين لهذا الفضاء الحساس حسب مقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري حيث:

يتم إعداد أمثلة إشغال الشواطئ ومراجعتها من قبل وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وذلك بالاعتماد على دراسات تقييمية للوسط الطبيعي لأجزاء الملك العمومي البحري المعنية وأوجه التصرف فيها بهدف تحديد المواقع القابلة للاستغلال في إطار الإشغال الوقتي. وقد تم سنة 2022 الإنتهاء من دراسات أمثلة إشغال الشواطئ التالية:

- ولاية بن عروس: شواطئ رادس والزهراء وحمام الأنف.
- ولاية نابل: شواطئ تاكلسة والهوارية ومنزل تميم ومنزل حر وقربة وتازركة ونابل.
- ولاية سوسة: شواطئ حمام سوسة وشط مريم وطنطانة وبوفيشة.
- ولاية المنستير: شواطئ المنطقة السياحية والنخيل والفالاز والقراعية.
- ولاية المهدية: شواطئ المنطقة السياحية بالمهدية ورجيش وسلقطة.
- ولاية أريانة: شواطئ قلعة الأندلس.
- ولاية مدنين: شواطئ جزيرة جربة.

كما تم إرسالها إلى وزارة السياحة والبلديات المعنية عن طريق سلطة الإشراف للمصادقة عليها لاستصدار قرار من الوزير المكلف بالبيئة في شأنها.

9- تحسين وتجميل الواجهات البحرية ـ الفسح الشاطئية

دأبت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي على معاضدة مجهود البلديات والمجالس الجهوية لتحسين الواجهات الساحلية بهدف النهوض بجودة الحياة وتحسين ظروف العيش إلى جانب توفير فضاء ترفيهي عائلي يساهم في تطوير السياحة الداخلية والخارجية.

وتندرج مشاريع الفسح الشاطئية ضمن البرنامج الوطني للفسح الشاطئية الذي تسعى الوكالة إلى تجسيمه بالتنسيق مع البلديات وذلك في شكل مساهمة مالية ومساعدة فنية.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تهيئة وتثمين المناطق الساحلية المتاخمة للشواطئ،
- حماية الملك العمومي البحري من التجاوزات المتأتية من الضغط العمراني،
- تجميل الواجهات البحرية للمدن الساحلية،
- خلق فضاءات إضافية للتنزه والترفيه،
- تحسين إطار عيش المواطن بصفة عامة.

خلال سنة 2022 تمت مواصلة إنجاز أشغال الفسح موضوع إتفاقيات تمويل ابرمت منذ سنة 2021 و المتمثلة في بعض مكونات أشغال الفسح الشاطئية بعدد من الولايات الساحلية حيث شملت الفسحة الشاطئية بحمام الشط و الفسحة الشاطئية بتبلبو(50 ألف دينار) و شاطئ كتانة (50 ألف دينار) والفسحة الشاطئية بالمطوية (40 ألف دينار) بالإضافة إلى المساندة الفنية في الفسح التالية: جربة ميدون ، جربة أجيم (الدار البيضاء و الشيخ يحي)، بنقردان ، جرجيس (الأميرة)، جرجيس الشمالية (حسي الجربي ، الأوماريت ، الرصيفات) ، حمام الأنف ، ملولش ،قصيبة المديوني، صيادة ،رادس، والمهدية .

كما قامت الوكالة بإبرام إتفاقية تمويل مع عدد من البلديات التي تعهت الوكالة في مساندتها مثل الفسحة الشاطئية جربة حومة السوق بمبلغ 30 ألف دينار والفسحة الشاطئية بالعالية بمبلغ 4 ألف دينار والفسحة الشاطئية بقابس بمبلغ 100 ألف دينار و الفسحة الشاطئية بمنزل جميل بمبلغ 20 ألف دينار .

كما ستعمل الوكالة خلال السنوات القادمة على إعداد دليل إجراءات و دعوة البلديات لتقديم ترشحات للحصول على المساندة المالية و الفنية و ذلك وفق معايير تضبط في الغرض.

10- إنجاز مركز إستقبال –دار البحيرة- بجربة.

الإطار والأهداف:

في إطار تنفيذ مثال التصرف لبحيرة بوغرارة، تمت برمجة إحداث مركز إستقبال بيئي وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني والسلط الجهوية والمحلية. كما أن هذا المركز البيئي سيكون له دور رياديا في نشر الثقافة البيئية والتعريف بالخصائص الإيكولوجية والموروث الطبيعي الذي تتميز به منطقة خليج قابس بصفة عامة وسيكون مقر لتنظيم دورات تحسيسية وتكوينية في مختلف المجالات البيئية.

مكونات المشروع:

تشمل مكونات المشروع العناصر التالية:

- بناء مركز استقبال.
- تهيئة مأوى للسيارات.
- تهيئة حديقة و ذلك بغراسة أشجار زينة تتماشى مع طبيعة المنطقة.
- تركيز مشربة.
- تركيز سياج خشبي على طول محيط مركز الإستقبال .
- اقتناء و تركيز تجهيزات مختلفة (تنوير عمومي، حاويات، .....).

التكلفة:

تقدر كلفة المشروع بـ 670 ألف دينار مع زيادة بنسبة 29% لتبلغ 792 ألف دينار.

كما ساهم مشروع التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية بدعم مشروع إحداث مركز إستقبال بيئي بمبلغ 70 ألف دينار يتمثل في تغليف الحائط الداخلي للمركز وإنجاز شبكة التطهير.

تقدم المشروع:

قدرت نسبة تقدم الأشغال إلى غاية موفى شهر ديسمبر 2022 بـ 100%.

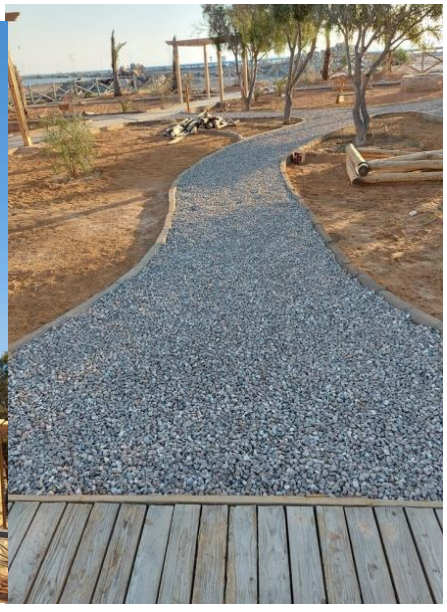

النتائج المرتقبة:

- إستقبال زائري المنطقة الطبيعية ببحيرة بوغرارة وخليج قابس بصفة عامة.
- خلق فضاء للتعريف بالموروث الطبيعي للمنطقة.
- تأمين زيارات لطالبي المعرفة من تلاميذ وطلبة وباحثين.
- فضاء يستقطب دورات تكوينية وتحسيسية في مجال البيئة وعرض الخصائص الإيكولوجية للمنطقة.
- مقر للفريق التقني المتصرف في المناطق الطبيعية والوكالة بصفة عامة.

11- برنامج التنظيف الآلي للشواطئ

في إطار أشغال التنظيف الآلي للشواطئ تم إبرام صفقة إطارية على امتداد 03 سنوات (2020-2021-2022) **لستة أقساط** وذلك بكلفة 2,2 مليون دينار سنويا بالنسبة للكمية القصوى و1,8 مليون دينار سنويا بالنسبة للكمية الدنيا.

التمويل : 40% عن طريق وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي و60% عن طريق صندوق حماية المناطق السياحية.

انطلقت الأشغال يوم 15 مارس 2022 وتواصلت إلى حدود 30 سبتمبر 2022 في أغلب الجهات في حين تواصلت في ولاية مدنين إلى غاية 30 نوفمبر 2022 بمناسبة انعقاد القمة الفرنكوفونية، وقد شملت أشغال غربلة وتمشيط الرمال 113 شاطئ.

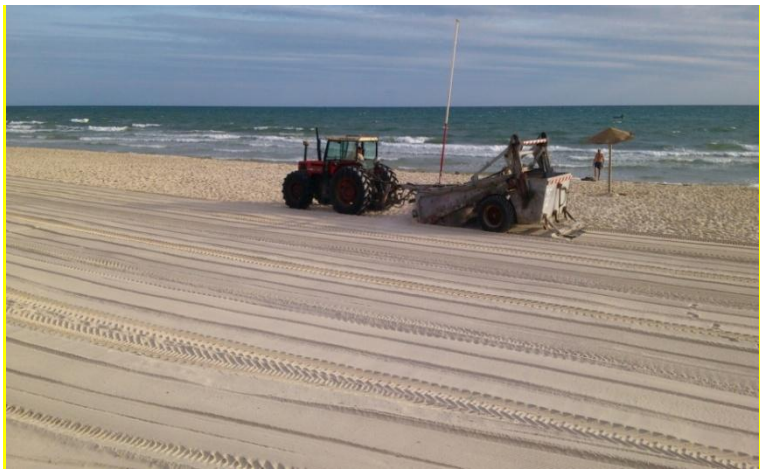

الباب الثالث:
التأقلم مع التغيرات المناخية

RÉSILIENCE CÔTIÈRE
RISQUES CLIMATIQUES

1- مشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة

انطلقت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي موفى سنة 2015 في تنفيذ مشروع **"التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية"** المموّل من طرف صندوق البيئة العالمية / الصندوق الخاص بتغير المناخ، في إطار تعزيز إستراتيجيات التكيف الجديدة والتقنيات وخيارات التمويل للتصدي للمخاطر التي يفرضها تغير المناخ على السكان والقطاعات الاجتماعية والإقتصادية الرئيسية في المناطق الساحلية الأكثر هشاشة في تونس وبالخصوص منطقتي غار الملح من ولاية بنزرت وقلعة الاندلس من ولاية أريانة و جربة من ولاية مدنين.

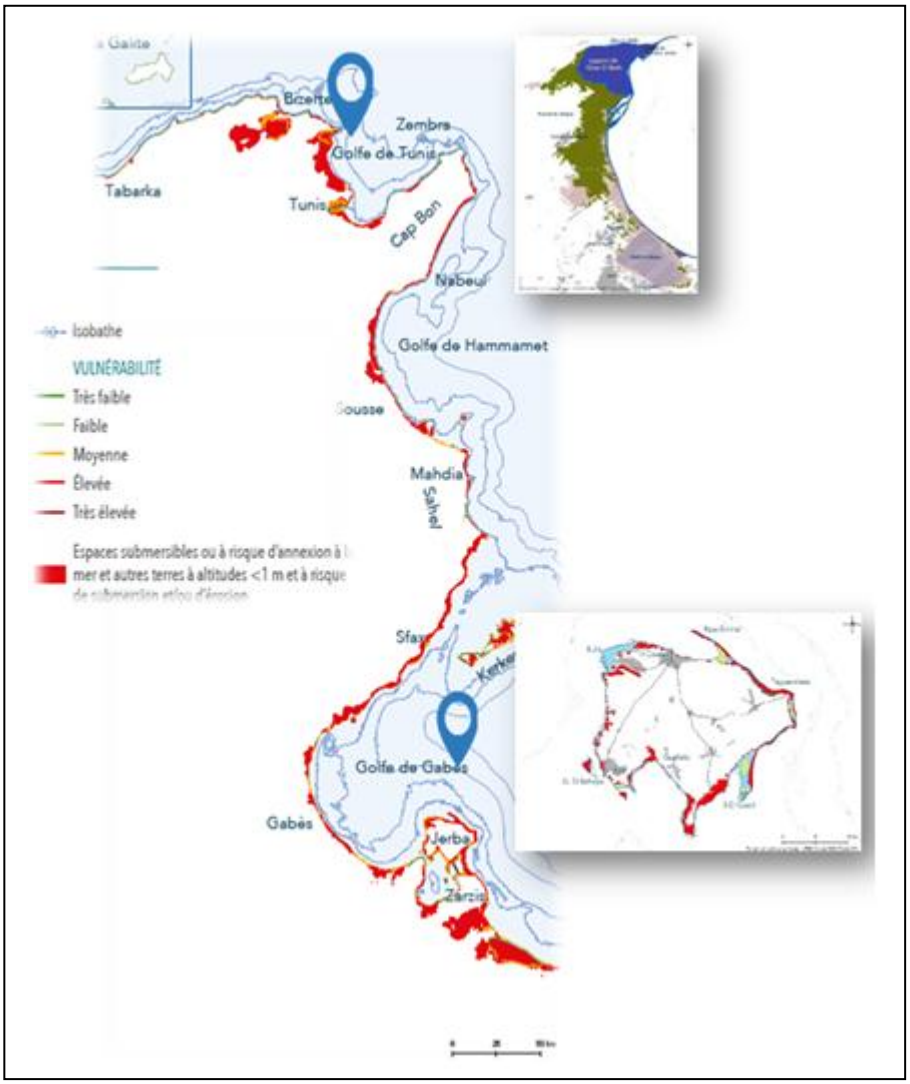

وتشرف الوكالة على إنجاز مكونات المشروع وذلك بالتنسيق مع من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتونس وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع حوالي 5.612,483 مليون دولار في شكل هبة من صندوق البيئة العالمية / الصندوق الخاص بتغير المناخ GEF وبتصرف من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتونس PNUD.

- مدة انجاز المشروع: تبلغ مدة إنجاز المشروع خمسة سنوات ممتدة من ديسمبر 2015 الى موفى ديسمبر 2019. تم التمديد في مدة الإنجاز إلى 24 جوان **2021. كما تم الإغلاق المالي للمشروع يوم 24 جوان 2022 .**
- بلغ معدل الدفوعات من 24 ديسمبر 2015 الى غاية 24 جوان 2022 : **99 %** من التكلفة الجملية للمشروع.

مكونات المشروع

1- تحسين القدرات القانونية والمؤسساتية للتخطيط والإستجابة للمخاطرالمتزايدة الناتجة عن التغيرات المناخية في المناطق الساحلية التونسية

2- تحسين القدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الساحلية الهشة والمهددة من خلال وضع تدابير وآليات مبتكرة للحد من مخاطر هذا التغير

3- إيجاد وتبني آليات إقتصادية مبتكرة ومستدامة لتعزيز التأقلم الساحلي مع التغيرات المناخية (مثال: إجراءات التأقلم من طرف المنظمات الغير حكومية المحلية)

2- ▪مشروع "تجديد النظام البيئي الساحلي التونسي لدعم الصمود في مواجهة تغير المناخ" ممول من الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)

« Régénération de l'écosystème côtier tunisien pour une meilleure résilience au changement climatique »

تندرج هذه الدراسة في إطار بعث و تركيز هذا المشروع الجديد المقرر تقديمه إلى الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) خلال سنة 2023 و الذي ستشرف على تنفيذه الوكالة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتونس.

تبلغ مدة إنجاز المشروع الجديد خمسة سنوات و يخص خليج تونس و خليج قابس . وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع حوالي 20 مليون دولار في شكل هبة من الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) وبتصرف من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتونس PNUD.

وقد تم تخصيص 300 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتونس و140 ألف دينار من الوكالة للشروع في اتمام الصيغة النهائية لجذاذة المشروع التفصيلي وكذلك دراسة جدوى المشروع و غيرها من المعطيات و الدراسات و الوثائق الضرورية لتقديمها إلى الصندوق الأخضر للمناخ للموافقة على التمويل في شكل هبة.

وللاشارة فإن الصندوق المناخ الأخضر هو صندوق أنشئ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي ككيان تشغيل للآلية المالية لمساعدة البلدان النامية في ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ.

و في هذا الاطار تم سنة 2022 إعداد الضوابط المرجعية قصد التعاقد مع خبير دولي للقيام بالمطلوب.

3- ▪ مشروع ذو الأولوية و المضمنة بخطة الشراكة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

"Plan de partenariat pour la mise en œuvre de la CDN"

Renforcement de la résilience des écosystèmes côtiers et marins et du système d'information et d'aide à la décision (SIAD)

في إطار تحديد المشاريع ذات الأولوية و المضمنة بخطة الشراكة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا "Plan de partenariat pour la mise en œuvre de la CDN"

تم سنة 2022 اقتراح مشروع لتمويله من طرف المانحين كما تم حضور ورشات العمل التحضيرية يوم 09 جوان 2022 و يوم 22 جويلية 2022 .
تبلغ مدة إنجاز المشروع المقترح خمسة سنوات. وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع حوالي 10 مليون أورو في شكل هبة .

4- ▪ مشروع مقترح خاص بفترة التمويل الثامنة لصندوق البيئة العلمية

Promouvoir le potentiel d'atténuation des écosystèmes littoraux tunisiens

في اطار فترة التمويل الثامنة لصندوق البيئة العالمية التي تمتد على فترة 2022- 2026 وتم سنة 2022 اقتراح مشروع يخص التغيرات المناخية قصد تمويله من طرف الصندوق.
تبلغ مدة إنجاز المشروع المقترح ثلاثة سنوات. وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع حوالي 4 مليون دولار في شكل هبة .

Promouvoir le potentiel d'atténuation des écosystèmes littoraux tunisiens

CONTEXTE

Initiative de montage d'un nouveau projet "**Promouvoir le potentiel d'atténuation des écosystèmes littoraux tunisiens**" pour le compte de l'APAL à soumettre au financement du FEM dans le cadre du GEF8

Secteur	Statut	Coût	Durée	Focus	Soutien nécessaire
- Littoral - Energie - Biodiversité côtière	En phase de développement	**4 Millions $**	2023-2026 (**03 ans**)	- Production de l'énergie marine renouvelable - Les solutions fondées sur la nature à fort potentiel d'atténuation au Changement Climatique - Restauration et Conservation de la biodiversité marine et côtière	- Développement du document du projet - Appui et confirmation de l'agence accréditée du FEM

AGENCE ACCREDITEE DU FEM

le PNUD Tunisie compte accompagner l'APAL en tant qu'entité accrédité du FEM

الباب الرابع:
التصرف في المنظومات البيئيـة الساحليـة و البحرية

في إطار التصرف في المساحات المحمية البحرية والساحلية بهدف الحفاظ على الرصيد الوطني من التنوع البيولوجي وضعت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة برنامجا لإحداث محميات بحرية وساحلية تشمل عدة مناطق، منها أرخبيل جالطة وزمبرة وقوريا وطبرقة وأرخبيل قرقنة ومنطقة كاب نيقرو وجزر الكنائس وسيدي علي المكي وراس الرمل...
ويشتمل هذا البرنامج على:

- تطوير القانون الإطاري للمحميات البحرية والساحلية والعمل على تطبيقه.
- وضع منهجية عمل لإحداث وتطوير المحميات البحرية والساحلية.
- إعداد الدراسات الفنية لتشخيص المناطق المعنية ودراسات أمثلة التصرف المتعلقة بتحديد فضاءات التدخل والتهيئة والتصرف الخاصة بكل محمية.
- إعداد طلبات التمويل لإنجاز البرنامج.
- إنجاز الأنشطة والأشغال المتعلقة بتنفيذ أمثلة التصرف.

في سنة 2017 وبقرار من السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة أحدث المجلس الوطني للمحميات البحرية والساحلية الذي عقد اجتماعه الأول بتاريخ 12 جوان 2017 برئاسة السيد الوزير. وقد أفضى إلى المصادقة على إستراتيجية إحداث محميات بحرية وساحلية وإلى الشروع في الإجراءات القانونية لإحداث محميات جالطة وزمبرة وقوريا وجزر الكنائس.
وقامت الوكالة خلال سنة 2020 باستكمال الإجراءات اللازمة لانطلاق عملية الاستقصاء حول المناطق الأربعة المصادق عليها من طرف المجلس الوطنى للمناطق المحمية البحرية والساحلية.
حصلت الوكالة خلال سنة 2021 على تقارير المفوضين الباحثين الخاصة بمناطق أرخبيل جالطة وارخبيل زمبرة وزمبرته وجزر قوريا وجزر الكنائس مصادق عليها من ولاة المناطق التابعة لها وهى على التوالي ولايات بنزرت ونابل والمنستير وصفاقس.
وعليه تم عقد الاجتماع الثانى لمجلس المحميات البحرية والساحلية بتاريخ 19 جويلية 2022 حيث قامت السيدة وزيرة البيئة بترأسه وتم خلاله عرض نتائج عمليات الاستقصاء الخاصة بكل منطقة والمصادقة من طرف أعضاء المجلس على اصدار قرارات تسمية المساحات المحمية البحرية والساحلية أرخبيل جالطة وأرخبيل زمبرة وزمبرته وجزر قوريا وجزر الكنائس.

كما تواصل تنظيم الزيارات بمحمية جالطة بالشراكة مع ولاية بنزرت ومنطقة الحرس الوطني ببنزرت.

هذا وتم خلال سنة 2022 :

- مواصلة التصرف الميداني في جزر قوريا ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- مواصلة التصرف الميداني في أرخبيل جالطة ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- مواصلة التصرف الميداني في أرخبيل زمبرة ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- مواصلة التصرف الميداني في جزر الكنايس ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- نشر طلب عروض لدراسة تحيين مثال التصرف المندمج في منطقة رأس الرمل بجربة للمرة الثالثة
- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لارخبيل جالطة
- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لجزر قوريا
- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لجزر الكنايس
- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لارخبيل زمبرة وزمبرته
- مواصلة الزيارات الميدانية للمساحات المحمية البحرية والساحلية، أرخبيل جالطة وأرخبيل زمبرة و جزر الكنايس وجزر قوريا وجزر قرقنة و رأس الرمل.
- الشروع في مسح اقتصادي واجتماعي حول الصيد في المساحة المحمية البحرية والساحلية لارخبيل جالطة
- نشر طلب العروض الخاص باقتناء مركب مجهز بحجرة ومحركين خارجيين وفتح الظروف للمرة الثانية (ديسمبر 2022)
- طلب تمديد آجال إنجاز "مشروع التّصرف المبني على النّظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحريّة في إطار إحداث شبكة للمساحات المحميّة البحريّة والساحليّة بشمال تونس"
- نشر المناقصة الخاصة بأشغال بناء كشك خشبي بطبرقة وفتح الظروف وعرض تقرير الفتح والتقييم على أنظار لجنة المشتريات الخاصة بالوكالة التي أعلنته غير مثمر.
- الشروع في تحيين الضوابط المرجعية الخاص بأشغال بناء كشك خشبي بطبرقة

- نشر طلب عروض حول " إعادة تهيئة بعض البنايات بجزيرة زمبرة" قصد تحسين ظروف العيش فيها اثناء المهمات بالنسبة لفريق الوكالة وخبراءها وكذلك لممثلي الوزارة المتواجدين على عين المكان وإعلانه غير مثمر نظرا لعدم ورود أي ملف على الوكالة.
- الشروع في العمل على منطقة رأس الرمل مع الجمعيات المحلية في اطار تمويلات اجنبية تخص المتابعة العلمية لعدد من النباتات والحيوانات
- المشاركة في دعوة للتعبير عن الاهتمام نشر من طرف الصندوق الاستئماني Med Fund لدعم التصرف في المحمية البحرية والساحلية الجزر الشمالية قرقنة .

الموافقة من طرف مجلس المؤسسة الصندوق الاستئماني على الملف الخاص لدعم التصرف في المحمية البحرية والساحلية الجزر الشمالية قرقنة.

تنظيم العديد من الورشات الافتراضية حول متابعة بعض الأصناف من النباتات والحيوانات

المشاركة في تنظيم وتنشيط العديد من الأيام والحملات التحسيسية حول أهمية المساحات المحمية البحرية والساحلية والتعريف بالعديد من الكائنات المحمية والمهددة بالانقراض بالبحر الأبيض المتوسط بالاشتراك مع الجمعيات المحلية

المتابعة الإيكولوجية

- متابعة أصناف نادرة مهددة بالانقراض من الطيور في أرخبيلي جالطة وزمبرة وجزر قوريا والكنايس.
- متابعة تعشيش السلحفاة البحرية بأرخبيل قوريا بالمنستير والسهم الرملى راس الرمل بجربة وشاطئ الزوارع من ولاية باجة.
- متابعة توافد الزائرين بكل من أرخبيل قوريا وجالطة وزمبرة والكنايس.
- إعداد برتوكول متابعة معشبات البوزيدونيا بالمناطق المتاخمة لارخبيل جالطة
- الشروع في متابعة أنواع من الطيور بجزر الكنايس بالتعاون مع جمعية تواصل الأجيال
- مواصلة التعاون مع البحارة في كل من قوريا وقرقنة وشاطئ الزوارع وسواحل جربة لإنقاذ السلاحف البحرية ومتابعة تعشيشها
- مواصلة متابعة العقارب في المساحات المحمية البحرية والساحلية بكل من أرخبيل جالطة وزمبرة وجزر قوريا وجزر الكنايس في اطار أطروحة دكتورا مقترحة من كلية العلوم بتونس.
- متابعة الحوتيات بكل من خليج تونس والحمامات.

الباب الخامس:
رصد و متابعة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية

يمثل المرصد الجهاز الديناميكي لجمع وتخزين ومعالجة ونشر البيانات والمعلومات الجغرافية والهيدروديناميكية والفيزيوكيميائية والرصد الجوي للشريط الساحلي و للوسط البحري والرصد بصفة منتظمة ومتواصلة وذلك بهدف المراقبة المستمرة للمنظومات الإيكولوجية الساحلية في إطار المساعدة على أخذ القرار في مجال حماية وتهيئة الشريط الساحلي وبالخصوص المتابعة والتصدي للمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية.

وقد تم خلال سنة 2022:

▪ 1- دراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي

تم إبرام إمضاء الصفقة المتعلقة بدراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي مع مجمع مكتبي الدراسات SOTUEC-ARCHIPLAN بتاريخ 12 أفريل 2021 .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفضاء الجغرافي للشريط الساحلي التونسي من خلال إعداد خرائط موضوعية تعتمد على تقاطع جميع المعطيات الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والايكولوجية و المناخية و غيرها للشريط الساحلي ومن ثم إصدار النصوص القانونية الضرورية لتحديد الشريط الساحلي.

وحيث تمت المصادقة على الصيغة النهائية للمرحلة الأولى للدراسة خلال جلسة عمل بحضور السيد مديرعام الوكالة و مجمع مكتبي الدراسات Sotuec-Archiplan و أعضاء لجنة القيادة بتاريخ 31 مارس 2022 وتم الانطلاق في انجاز المرحلة الثانية للدراسة بتاريخ 11 جويلية 2022.

وتبلغ التكلفة الجملية للدراسة 467.487 ألف دينار بإحتساب الآداء على القيمة المضافة.

***نسبة التقدم المادي: 55%**

▪2- تحيين دراسة مصادر النفايات السائلة على الشريط الساحلي

إثر التوصل إلى مصادقة المركز الوطني للاستشعار عن بعد على كراس الشروط بتاريخ 05 نوفمبر2021 حسب القوانين الجاري بها العمل فيما يخص ملف طلب العروض الخاص بتحيين دراسة مصادر النفايات السائلة على الشريط الساحلي، تم نشر طلب العروض على منظومة الشراءات العمومية TUNEPS بتاريخ 29-03-2022 وكذلك بالصحف التونسية بتاريخ 31-03-2022 و01-04-2022 وحدد آخر تاريخ لاستلام العروض بتاريخ 17-05-2022. تسلمت لجنة التقييم الفني والمالي الملف بتاريخ 23-05-2022 واقترحت اللجنة إعلان طلب العروض غير مثمر وإعادة نشر طلب العروض في أقرب الآجال.

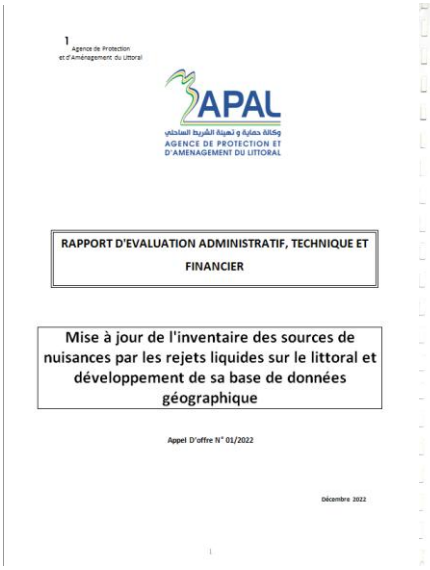

1
Agence de Protection
et d'Aménagement du Littoral

APAL
وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي
AGENCE DE PROTECTION ET
D'AMENAGEMENT DU LITTORAL

RAPPORT D'EVALUATION ADMINISTRATIF, TECHNIQUE ET FINANCIER

Mise à jour de l'inventaire des sources de nuisances par les rejets liquides sur le littoral et développement de sa base de données géographique

Appel D'offre N° 01/2022

Décembre 2022

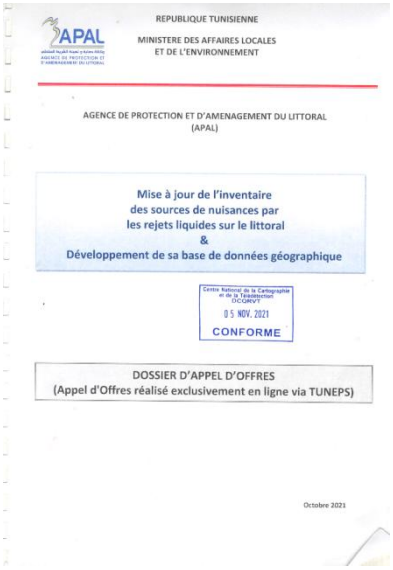

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DES AFFAIRES LOCALES
ET DE L'ENVIRONNEMENT

APAL
AGENCE DE PROTECTION ET D'AMENAGEMENT DU LITTORAL
(APAL)

Mise à jour de l'inventaire
des sources de nuisances par
les rejets liquides sur le littoral
&
Développement de sa base de données géographique

Centre National de la Cartographie et de la Télédétection
05 NOV. 2021
CONFORME

DOSSIER D'APPEL D'OFFRES
(Appel d'Offres réalisé exclusivement en ligne via TUNEPS)

Octobre 2021

الباب السادس:
التصرف في الملك العمومي البحري

يشمل التصرف في الملك العمومي البحري عمليات المراقبة الميدانية ومتابعة إسناد رخص الإشغال الوقتي وسحبها والمتابعة الفنية للزم وتسوية الوضعيات العقارية القابلة لذلك وفق التشريع الجاري به العمل.
والملاحظ أن سنة 2022 كانت مناسبة لإجراء مناقشات متعددة بخصوص طرق التصرف في هذا الملك العام من ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات تمت بمقر وزارة البيئة للتباحث حول مراجعة أحكام من الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المؤرخ في 20 أفريل 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.
وفي هذا السياق، تم الاتفاق المبدئي على تحيين بعض الفصول من الأمر المذكور خاصة في ما يتعلق بطرق التنسيق مع السلط الجهوية عند درس المطالب الواردة عن الأشخاص الطبيعيين لتضمان مزيدا من المصداقية في اختيار الشاغلين وكذلك درس الوضعية المتعلقة بتجديد التراخيص وما يترتب عنها من فرضية لإزالة التجهيزات المقامة والتي أثارت عدة تساؤلات واحترازات من قبل المستثمرين.
وبالمناسبة وفي هذا الإطار ولتجاوز الإشكال المذكور ظرفيا، تم خلال سنة 2022 إصدار أمر عدد 716 لسنة 2022 مؤرخ في 20 سبتمبر 2022 يتعلق بالتمديد المؤقت والاستثنائي في مدة تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري، الذي نص بفصله الأول على أنه يمدد بصفة مؤقتة واستثنائية في صلوحية تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري بعنوان سنوات 2020 و2021 و2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022 التي تستجيب للشروط التالية:
- تقديم الشاغل لمطلب في الحصول على ترخيص بعنوان السنة المعنية.
- أن لا تتعلق بالشاغل للملك العمومي البحري أية مخالفة.
- أن لا ينجر عن التمديد في صلوحية الترخيص المذكور أي تغيير في المساحة وموضوع الإشغال.

هذا وينتظر أن يصدر الأمر المنقح للأمر المتعلق بالإشغال الوقتي خلال سنة 2023.
ومن جهة أخرى وعلى سبيل الإعلام فقد صدر القرار المشترك المتعلق بمراجعة طريقة وقاعدة احتساب المعاليم للإشغال الوقتي للملك العمومي البحري بتاريخ 30 جانفي 2023.

وبخصوص تسوية الوضعيات العقارية القائمة في تاريخ إحداث الوكالة فقد تم عقد جلسة عمل بحضور اللجنة المكلفة بدرس الوضعيات المذكورة والتي تباحثت في الموضوع وأوصت بإعداد جرد للوضعيات التي لازالت عالقة وكذلك النظر في إمكانية اقتراح مراجعة التشريع الجاري به العمل بما يعطي دفعا لهذا الملف وفق تصورات موضعية خاصة وأن الإحداثات المذكورة قد بقيت على حالها لمدة تفوق 25 سنة فضلا عن إدخال عدة إضافات وترميم للبنايات وهو ما يعيق عمليات التسوية حاليا.

وتولت الوكالة إعداد مقترح مراجعة القانون المتعلق بالملك العمومي البحري بخصوص هذا الجانب وهو محل الدرس على مستوى سلطة الإشراف.
هذا وللإشارة فقد تولت مصالح الفروع الجهوية في القيام بإجراءات التنبيه على الشاغلين المعنيين بهدف سحب التراخيص القديمة للإشغال الوقتي للملك العمومي البحري والتي كانت تسند على أساس التجديد الضمني وقد تجاوزت مدتها الخمس سنوات.
ويندرج هذا الإجراء في إطار تطبيق مقتضيات الأمر المتعلق بالإشغال الوقتي وهي مناسبة لوضع حد للوضعيات المتراكمة منذ سنوات عديدة من أجل ضمان رقابة أكثر فاعيلة لحدود وأجزاء الملك العمومي البحري.

وبخصوص النشاط الخاص بمراقبة الملك العمومي البحري يمكن تقديم البيانات التالية.

1. أعوان المراقبة

يبلغ عدد الأعوان المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي 39 عون (-5 أعوان مقارنة بسنة 2021) باعتبار رؤساء الفروع الجهوية موزعين على 10 فروع جهوية، من ضمنهم 21 عون (-3 أعوان مقارنة بسنة 2021) محلف أي بمعدل عون محلف كل 75 كلم من ضفاف البحر دون إعتبار السباخ الساحلية.
ويرجع النقص في عدد الأعوان مقارنة بسنة 2021 نظرا لإحالتهم على التقاعد.
ويتكون أسطول الوكالة المخصص للمراقبة من 10 سيارات مصلحة و 11 دراجة نارية.

توزيع الأعوان بالفروع الجهوية

الفروع الجهوية	العدد الجملي للأعوان	رئيس الفرع وأعوان المراقبة	الأعوان المحلفون
الفرع الجهوي بتونس واريانة	4	4	1 (رئيس الفرع)
الفرع الجهوي ببن عروس	3	3	1 (رئيس الفرع)
الفرع الجهوي ببنزرت	7	4	1 (رئيس الفرع)
فريق المراقبة بباجة وجندوبة	3	3	2
الفرع الجهوي بنابل	9	6	4
الفرع الجهوي بسوسة	5	3	3
الفرع الجهوي بالمنستير	5	2	1 (رئيس الفرع)
الفرع الجهوي بالمهدية	6	4	3
الفرع الجهوي بصفاقس	5	4	2

الفرع الجهوي بقابس	6	3	1
الفرع الجهوي بمدنين	3	3	2
المجموع	**56**	**39**	**21**

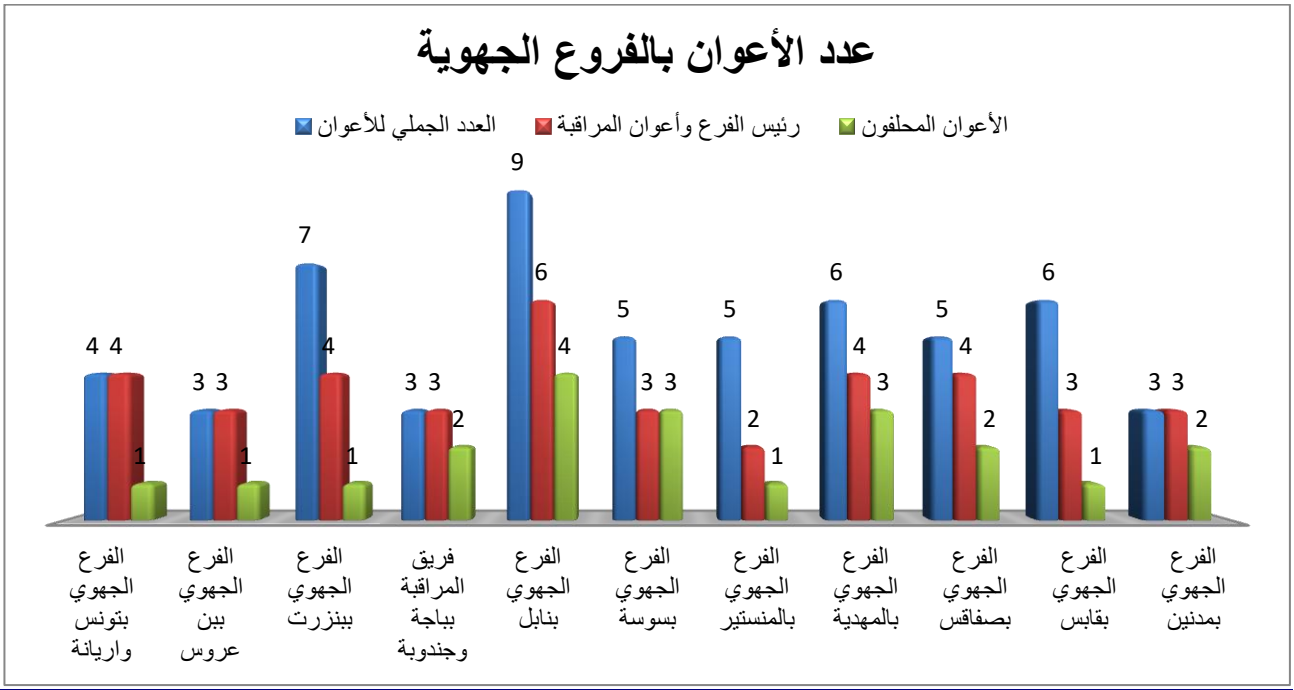

2. الإشغال الوقتي

يبلغ العدد الجملي لتراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري سارية المفعول خلال سنة 2022 عدد 1572 ترخيص.

والملاحظ أن منح التراخيص تسبقه عدة إجراءات من بينها عرض الملفات على اللجنة الاستشارية لتراخيص الإشغال الوقتي والتي بلغت عدد اجتماعاتها 45 جلسة خصصت للنظر في مطالب بعنوان سنة 2022 وكذلك مطالب عالقة تهم سنة 2021.
وللإشارة فإن عدد المطالب التي تم عرضها على أنظار اللجنة الاستشارية بلغ عدد 1265 ملف تم بشأنها إسناد 283 ترخيص وبذلك يكون عدد المطالب المرفوضة 982 مطلبا.
هذا كما صدر عدد 8 قرارات سحب تراخيص بعد التنبيه على الشاغلين المعنيين لتدارك الوضعية ولم يقوموا بإزالة التجاوزات في الآجال المحددة.

توزيع الرخص الممنوحة لسنة 2022 حسب الولايات

الولاية	عدد الرخص الجديدة	عدد الرخص المحينة
جندوبة	1	9
باجة	0	0
بنزرت	71	25
أريانة	7	6
تونس	13	9
بن عروس	0	2
نابل	55	52
سوسة	47	79
المنستير	18	106
المهدية	11	63
صفاقس	34	6
قابس	10	91
مدنين	16	38
العدد الجملي	**283**	386

3. اللزم

بلغ عدد اللزم في طور الاستغلال إلى موفى ديسمبر **2022** ثلاثة عشر (13) لزمة:

- لزمة الميناء القديم بنزرت
- لزمة بحيرة إشكل
- لزمة بحيرة تونس
- لزمة بلدية طبلبة (المنستير)
- لزمة سبخة حلق المنجل (سوسة)
- لزمة شط القراقنة (صفاقس المدينة)
- لزمة كاب 3000 (المارينا الجديدة ببنزرت)
- لزمة كوتيزال (سباخ الملح)
- لزمة مأوى بمارينا الحمامات
- لزمة مارينا الحمامات
- لزمة مارينا القنطاوي
- لزمة مارينا المنستير
- لزمة سودبوتاس

4. مراقبة الملك العمومي البحري

تم خلال سنة 2022 معاينة عدد 1079 مخالفة بالملك العمومي البحري وقد حرّرت في شأنها محاضر بحث مخالفات من قبل مصالح الوكالة ومصالح حرس السواحل أو بصفة مشتركة، أحيلت إلى السادة وكلاء الجمهورية بالإضافة إلى مراسلة السلط الجهوية (الولاية والمعتمدية والبلدية) والإدارات الجهوية للتجهيز وأملاك الدولة والشؤون العقارية وكذلك المكلف العام بنزاعات الدولة قصد تمثيل الوكالة في الدعاوي القضائية المرفوعة ضدّ المخالفين.

والملاحظ أن رفع المخالفات أصبح يعتمد بالأساس على دوريات مشتركة مع مصالح حرس السواحل وأن عددا من المخالفات يتم رفعها حينيا بفضل هذه الحملات المشتركة والتي يتم خلالها الاستعانة بالسلط الجهوية التي تتولى تأمين رفع التجهيزات وخاصة منها القابلة للفك على غرار المضلات الشمسية وغيرها من التجهيزات.

توزيع عدد المخالفات المسجلة سنة 2022 حسب الولايات :

الولاية	عدد المخالفات المسجلة سنة 2022
جندوبة	67
باجة	12
بنزرت	127
أريانة	12
تونس	40
بن عروس	54
نابل	**281**
سوسة	63
المنستير	64
المهدية	63
صفاقس	65
قابس	14
مدنين	217
الجملة	**1079**

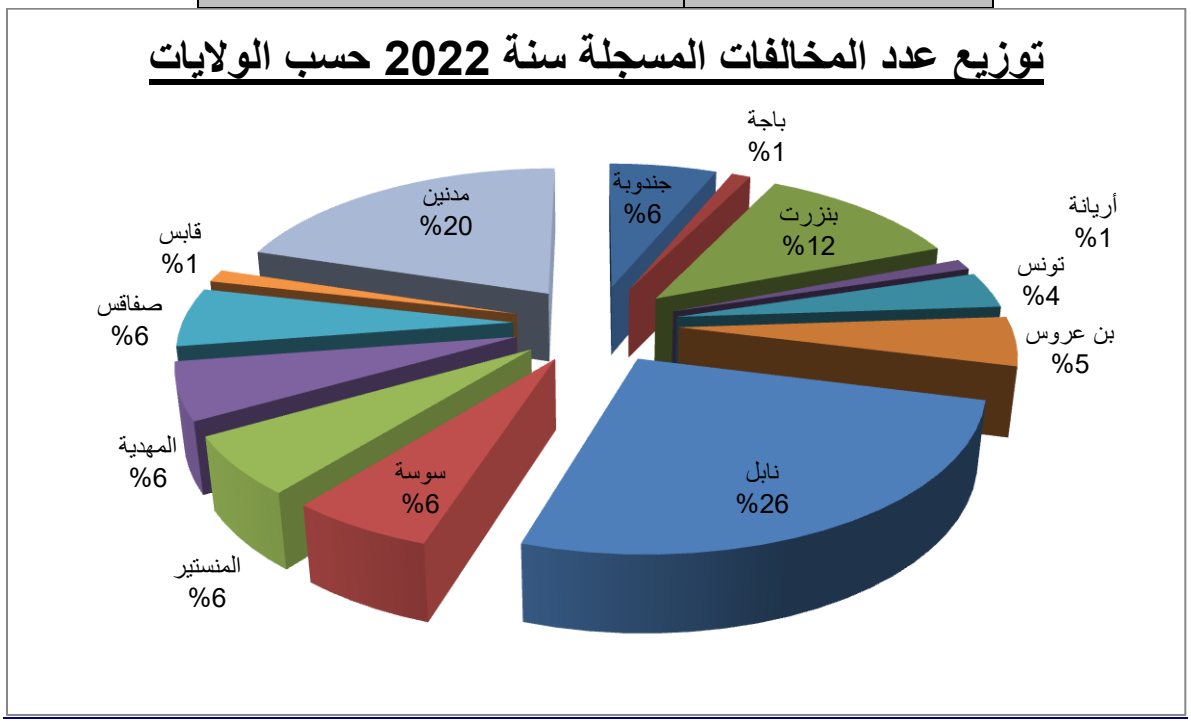

5. قرارات الهدم والإزالة وتنفيذها

يقوم رئيس الفرع الجهوي باقتراح مشروع قرار هدم على السيد والي الجهة و/أو السيد رئيس البلدية المعنية الذي يقوم بدوره بإمضاء هذا القرار وتكليف القوة العامة بتطبيق هذا القرار.

وبالمناسبة فإن عملية الإزالة تختلف حسب الجهات حيث يلاحظ تطور نسبة التنفيذ بالاعتماد على القوة العامة ببعض الجهات في حين يكون هذا الإجراء في حاجة للدعم والتفعيل ببعض الجهات الأخرى.

وبالمناسبة فإنه من بين 330 قرار هدم تم تنفيذ عدد 47 منها بالاستعانة بالقوة العامة وتم كذلك تسجيل إزالة تلقائية شملت 171 حالة.

جدول توزيع عدد الإزالات المسجلة سنة 2022 حسب الولايات :

الولاية	قرار إزالة	الإزالة التلقائية خلال سنة 2022	الإزالة بالقوة العامة خلال سنة 2022
جندوبة	21	1	0
باجة	02	0	1
بنزرت	**119**	0	**28**
أريانة	00	0	0
تونس	0	0	0
بن عروس	5	27	0
نابل	53	**86**	02
سوسة	35	10	15
المنستير	22	18	1
المهدية	25	7	0
صفاقس	50	1	0
قابس	0	4	0
مدنين	0	17	0
الجملة	**330**	**171**	**47**

توزيع عدد المخالفات المسجلة سنة 2022 حسب الولايات

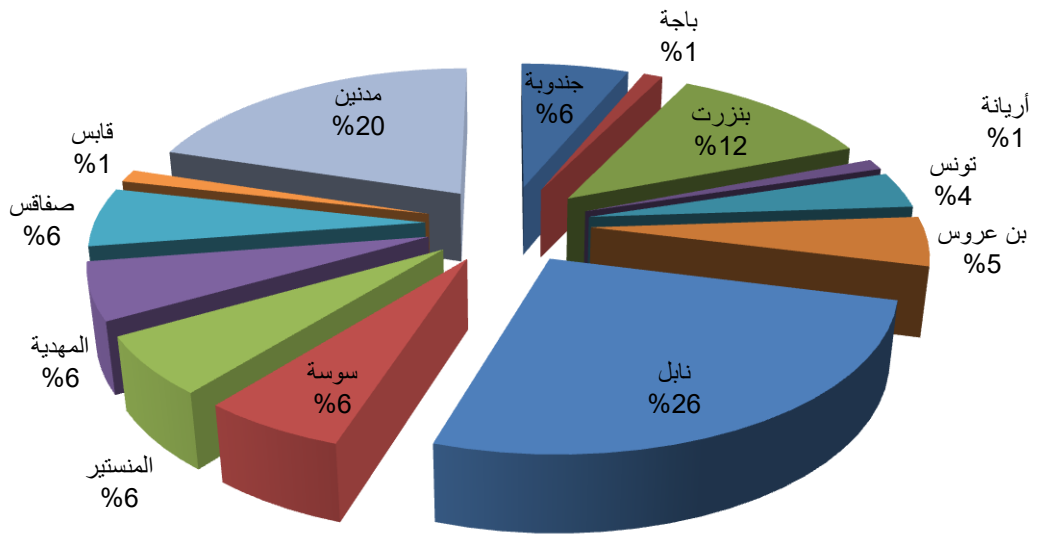

وبقطع النظر عن هذه المعطيات يمكن استعراض أهم المشاكل المسجلة على المستوى الجهوي كالتالي:

- هناك كميات هائلة من الأعشاب البحرية التي تغزوا الشواطئ.

ومثل ذلك ما تشهده شواطئ ولاية بن عروس وخاصة شاطئ حمام الأنف (الكمية 12الف م3) وشاطئ حمام الشط بكمية (7 ألاف م3).

- ضرورة تحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري بعديد المناطق ووضع علامات التحديد من ذلك وعلى سبيل المثال فإن أمر التحديد بمنطقة صفاقس المدينة وسيدي منصور يعود لسنة 1912.
- ضرورة العمل على تسوية الوضعية العقارية لمنطقة مدغشقر من ولاية صفاقس، المتمثلة في وجود منطقة صناعية بالكامل تستدعي مراجعة حدود الملك العمومي البحري وإخراج هذا الجزء لغاية النظر في توظيفه اقتصاديا وحفظ حقوق الدولة المادية.
- مشكلة انتصاب البرارك خاصة بولاية قابس التي يفوق عددها 500 براكة (شاطئ المطوية ومعتمدية غنوش).

الباب السابع:
الإعلامية ورقمنة الإدارة

علاوة على اقتناء معدات إعلامية (عدد 02 حواسيب خوادم) ومستلزمات صيانة أسطول الإعلامية فقد قامت وحدة الإعلامية خلال سنة 2022 بـ:

- تجديد إجازة استعمال منظومة حماية النظام المعلوماتي للوقاية من الفيروسات الرقمية.
- تبعا لإعلان الاستشارة الخاصة لابرام عقد لمتابعة وصيانة منظومة التصرف المندمج ERP "غير مثمر" في عدة مناسبات متتالية وذلك بسبب عزوف المزودين على المشاركة تم العدول على هذا التوجه وإقرار إعداد كراس شروط لاقتناء منظومة جديدة لنشرها على بوابة TUNEPS.
- مواصلة متابعة مشروع إنشاء بوابة للمؤسسة (Portail): توفير نظام مركزي في إدارة المحتوى من المعلومات المتعلقة بالوكالة وإمكانية الوصول إلى تطبيقات الإنترنت بما يسهل الوصول إلى المعلومات كالتقارير، استمارات المطالب والوثائق الإدارية.

- مناقشة ورصد الاعتمادات المالية اللازمة للاستعمال التدريجي لتطبيقات سير المعاملات (Work flow)"عليسة" وذلك من خلال الانطلاق في إعداد كراس الشروط والتقديرات المالية من شركتي ATI وARCHIMED. كما قاما بعرض منظومة جاد "عليسة" لأعوان الوكالة.
مناقشة العرض المقدم من الناحيتين الفنية والمالية ودرس الخيارين (إما على الـ Cloud أو على الـ serveur dedié).

- متابعة المنظومة المعلوماتية لمتابعة القدرة على الآداء لبرامج الوزارة لتحسين رصد الدراسات والمشاريع و المشاركة في ورشة عمل لتقديم آخر تحيينات الخاصة بمنظومة "إنجاز" ثم تم تحيين العقد الخاص للإستخدام منظومة إنجاز وبرمجة تكوين جل إطارات الوكالة لاستعماله.

- مواصلة متابعة الدراسة الخاصة بمسح و تجميع معطيات إحصائية حول مدى جاهزية الإدارات التونسية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و استعمالاتها e-gov. مشروع متواصل بتنسيق مع وزارة البيئة.

- في إطار مشروع رقمنة الإدارة تم الانتهاء من إعداد وتركيز المنظومة الخاصة بإجراءات الانخراط بـ CNRPS.

الباب الثامن:
التعاون الدولي

1.برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي:

يشكو الشريط الساحلي التونسي من عديد الضغوطات الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية (سياحية وصناعية)، هذا إلى جانب التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وتواتر العواصف بأكثر حدة حيث من المتوقع أن يرتفع مستوى البحر بين 30 و50 صم بحلول سنة 2050.

كل هذه العوامل تسببت في اضطراب التوازنات البيئية الساحلية مثل الشواطئ الرملية والتي يقدر طولها بحوالي 670 كلم. وقد ترتب عن هذا الاختلال بروز ظاهرة الإنجراف البحري الحاد على طول حوالي 300 كلم من السواحل الرملية التونسية.

في إطار حماية واستصلاح الشريط الساحلي وللحدّ من ظاهرة الانجراف البحري التي تهدد الشواطئ التونسية، تنجز وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الانجراف البحري الممول في إطار التعاون المالي التونسي الألماني على النحو التالي:

وقد تم في هذا الإطار:

- **2013-2020:** الإنتهاء من إنجاز مشاريع الحماية من الإنجراف البحري لـ **24 كلم من السواحل وبكلفة تناهز 66,5 مليون دينار** وذلك بكل من قرقنة (11 كلم بكلفة 13 مليون دينار) ورفراف (2 كلم بكلفة 16 مليون دينار) وسوسة الشمالية (4,5 كلم بكلفة 14 مليون دينار) والشريط الساحلي الممتد من سليمان إلى حمام الشط (6,5 كلم بكلفة 23,5 مليون دينار):
  - 75% هبة من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW
  - 25% ميزانية الدولة

- **أوت 2021:** إنطلاق إنجاز مشروع حماية الشريط الساحلي لجنوب القنطاوي بسوسة من الإنجراف البحري على طول 3 كلم وبكلفة تقدر بـ 20 مليون دينار (65% قرض من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW قرض من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW و65% ميزانية الدولة) وذلك على النحو التالي:
  - ⇐ الأشغال الصخرية للحماية (على امتداد 18 شهرا) بكلفة تناهز 8 مليون دينار.
  - ⇐ التغذية الاصطناعية للشواطئ بالرمال (على امتداد 12 شهرا) بكلفة تناهز 12 مليون دينار مع العلم أنه سيتم إنجاز هذه المرحلة بعد استكمال الأشغال الصخرية.

- تم خلال سنة 2022 القيام بأشغال حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي (الأشغال الصخرية والتغذية الإصطناعية بالرمال)

1-1 أشغال حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي (الأشغال الصخرية والتغذية الإصطناعية بالرمال)

تندرج ضمن المرحلة الثالثة من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي PPLT3.
وتمّ تقسيم الأشغال إلى قسطين:

- القسط الأول : الأشغال الصخرية (انجاز المنشآت الصخرية للحماية : كاسرات الأمواج المغمورة، السنابل الصخرية، الحواجز).
- القسط الثاني : أشغال التغذية الاصطناعية للشاطئ بالرمال.

القسط الأول:

- تمويل الأشغال: الجمهورية التونسية (40% ميزانية الدولة) والجمهورية الفدرالية الألمانية (60% عن طريق المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار KfW).
- قيمة الأشغال بالنسبة للقسط الأول حوالي 8.2 مليون دينار باعتبار الأداءات.
- مدة إنجاز الأشغال : 18 شهرا.
- طول الشريط الساحلي الذي يتمّ حمايته حوالي 3 كلم.

ويهدف المشروع إلى :
الحد من قوة وتأثير الأمواج أثناء العواصف على شاطئ جنوب القنطاوي عبر انجاز كاسرات الأمواج المغمورة والحد من تنقل الرمال باستصلاح السنابل الصخرية.
تتكون الاشغال من :

- انجاز أربعة (4) كاسرات أمواج مغمورة طول الواحدة 275 م تبعد كل واحدة عن الأخرى 100 م وعن الشاطئ 200 م تقريبا.
- استصلاح عدد (2) سنابل صخرية بطول 70 م و160 م،
- استصلاح الحاجز الصخري على طول 105 م،
- وضع علامات السلامة البحرية على مستوى السنابل الصخرية،
- تأشير كاسرات أمواج بواسطة علامات لتوجيه الملاحة البحرية،

تمّ التوقيع على الصفقة بتاريخ 17 جوان 2021 مع مقاولة **ETEP**.
وتم اسناد الإذن بانطلاق الأشغال بتاريخ 02 أوت 2021.

وبعد تركيز الحضيرة وانجاز الأشغال التحضيرية واعداد الدراسات التنفيذية من قبل المقاولة، انطلقت الأشغال فعليا بتاريخ 06 أكتوبر 2021 .
و يتمّ مراقبة انجاز الأشغال من قبل مجمع مكاتب المساندة الفنّية لبرنامج **PPLT**. كما يسهر على متابعة و جودة انجاز مكوّنات المشروع لجنة متابعة المشروع وممثلين عن مختلف الإدارات المعنية وممثلين عن المجتمع المدني.
وقد بلغ الى موفى شهر ديسمبر 2022 التقدّم المادي للمشروع 75% والتقدّم المالي 70% حيث وقع الانتهاء من انجاز كاسرتين و سنبل على أن تنتهي الأشغال الصخرية قبل صائفة 2023.

Bureaux de chantier

Panneau d'identification du chantier

Zone de stockage des déchets dangereux selon PGES et PHS

Signalisation routière au niveau de la route principale - accès au chantier

Vu d'ensemble de l'épi 2 après revêtement en pierres taillées

Amorce du noyau de l'épi 1

Matériel utilisé pour la mise à la côte du Brise-lames 4 (Grue LinK –Belt 25T & Pelle)	Réception topographique de la mise à la côte du Brise-lames 4

القسط الثاني:

- تمويل الأشغال: الجمهورية التونسية (40% ميزانية الدولة) والجمهورية الفدرالية الألمانية (60% عن طريق المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار KfW).
- قيمة الأشغال بالنسبة للقسط الثاني حوالي 12 مليون دينار دون اعتبار الأداءات.
- مدة إنجاز الأشغال : 12 شهرا.
- طول الشريط الساحلي الذي سيتمّ حمايته حوالي 3 كلم بجلب و طرح 270 ألف متر مكعب من الرمال.

وقع الإعلان عن طلب العروض لإنجاز أشغال التغذية الاصطناعية بالرمال في جويلية 2022، وكانت نتيجته في نوفمبر 2022 غير مثمر. وبالحصول على عدم الممانعة من الممولّ **KfW** في شهر ديسمبر 2022 سيقع اعادة الإعلان على طلب العروض في جانفي 2023 على أن يكون آخر أجل لقبول العروض في مارس 2023.
و بهذا يكون من المنتظر الحصول على صفقة الأشغال الرملية في غضون شهر جوان 2023 في حالة نتيجة طلب العروض مثمر.

2-1- دراسة اسكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري

مكتب الدراسات: مجمع مكاتب الدراسات التونسي – الفرنسي BRLi / iXblue / SAROST

صاحب المشروع: وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي ممثلة من طرف المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار **KfW**

كلفة الدراسة: حوالي 1,27 مليون أورو.

التمويل: عن طريق صندوق تمويل الدراسات والاستشارات في شكل هبة بنسبة 100% من الجمهورية الفدرالية الألمانية عن طريق المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار KfW.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مواقع ترسب الرمال تحت سطح البحر موزعة على عدة مواقع (بنزرت، خليج تونس، قليبية - نابل ، خليج الحمامات - المنستير ، خليج قابس) وذلك قصد استخراج الرمال لتغذية الشواطئ التي تشكو من ظاهرة الانجراف البحري.

تاريخ انطلاق الدراسة ومدة الانجاز: انطلقت الدراسة في 17 جويلية 2019، وقد حددت المدة التقديرية لاعداد الدراسة بـ 16 شهرا.

مكونات الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاث مراحل متتالية:

- المرحلة الأولى (3 أشهر): تحديد المواقع المحتملة وذات الأهمية وإعداد كراس شروط خاص باستكشاف مواقع الترسبات الرملية بالبحر؛
- المرحلة الثانية (9 أشهر): استكشاف قاع البحر عن طريق حملات أخذ عينات من قاع البحر وسبر جيوفيزيائي وجيوتقني في البحر لتحديد مواقع الترسبات؛
- المرحلة الثالثة (4 أشهر): دراسة المؤثرات على المحيط الطبيعي والاجتماعي للموقع المصنف ذو الأولوية (جنوب القنطاوي).

تم سنة 2022 الانتهاء من انجاز دراسة التأثيرات على المحيط لعملية جهر الرواسب من موقع "معمور" المتوقع استعماله لتغذية الشواطئ واحالتها على أنظار الوكالة الوطنية لحماية المحيط قصد الحصول على عدم الممانعة.

تقدم استهلاك الإعتمادات: تمّ إلى موفى سنة 2022 صرف كامل مبلغ الهبة الموكولة للدراسة بصرف النظر على الضمان الذي حجز الى أن تصدر المصادقة من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة المؤثرات.

Figure 22 : cartographie de la nature des fonds du banc de Mahmur

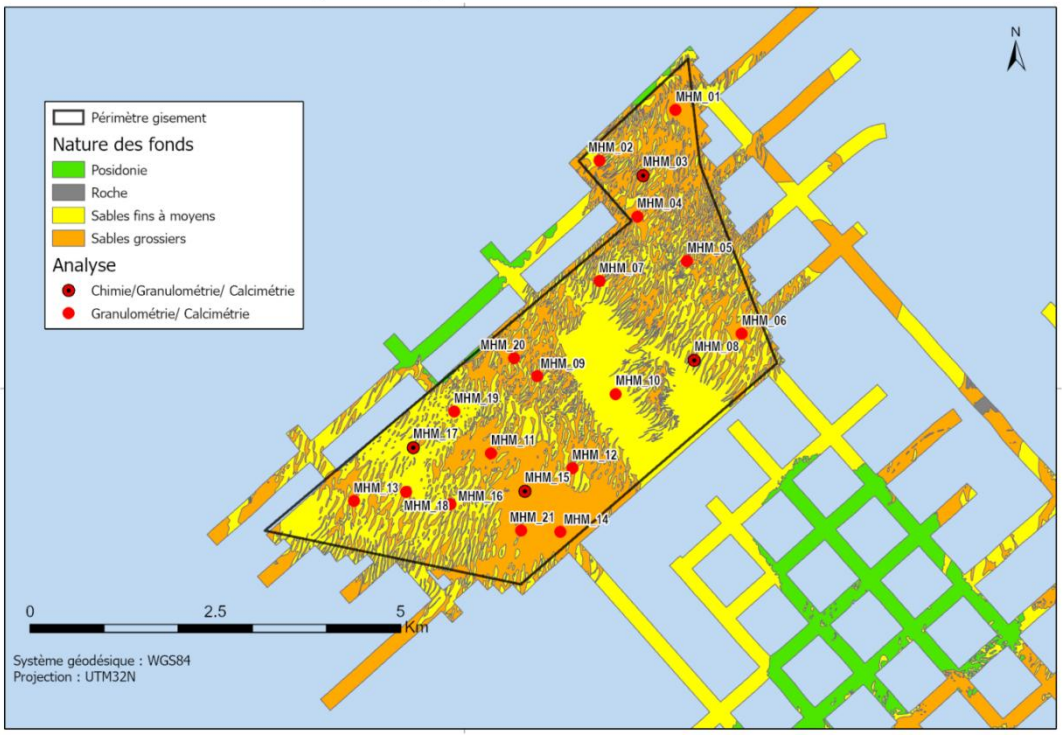

Figure 35 : Réplicat de la station de Mahmur

2- مشروع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من ڤمرت إلى قرطاج:

في إطار المساهمة في تمويل مشروع "حماية الشريط الساحلي من الانجراف بڤمرت وقرطاج وحلق الوادي"، أبرمت الجمهورية التّونسيّة إتفاقية قرض مع الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 70 مليون ريال سعودي أي حوالي 56 مليون دينار تونسي (قانون عدد 64 لسنة 2010 مؤرّخ في 28 ديسمبر 2010)، وتبلغ مدة القرض 20 سنة منها 5 سنوات فترة سماح.

هذا، وقد تم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم صرف إعتمادات القرض المذكور لتمويل مشروع "حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من ڤمرت إلى قرطاج".

إلا أنه بعد قيام مكتب المساندة الفنية للمشروع بتشخيص الوضع البيئي لمنطقة التدخل وتحديد المتغيرات التي طرأت عليها، تبيّن أن الوضعية البيئية في المنطقة قد تغيرت بشكل كبير وأن الضرر البيئي جراء الانجراف البحري قد تفاقم وامتد إلى مناطق محاذية لم تكن متضررة سابقا، مما يستوجب القيام بأشغال ميدانية إضافية ضرورية لتحيين الدراسات الفنية باستعمال النمذجة الرقمية.

وبعد التشاور مع الصندوق السعودي للتنمية تم في أوت 2017 الانطلاق في إجراءات اختيار مكتب دراسات للقيام بدراسة تحيين حلول الحماية من خلال القيام بأشغال ميدانية إضافية تكميلية واستعمال النمذجة الرقمية وذلك قصد تحديد الحلول المناسبة والناجعة لحماية كامل منطقة المشروع.

وعلى هذا الأساس انطلقت في جوان 2020 الدراسة التكميلية المتعلقة بـ "تحيين حلول حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بالمنطقة الممتدة من ڤمرت إلى قرطاج باستعمال النمذجة الرقمية" وذلك على امتداد 18 شهرا وبكلفة تناهز 800 ألف دينار ممولة على ميزانية الدولة.
حددت الآجال الخاصة بإعداد الدراسة كما يلي:
مدة أربع عشر (18) شهرا بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي لمنطقة التدخل وإعداد تصوّرات الحماية: 13 أشهر.
- المرحلة الثانية: الدراسة التفصيليّة ودراسة التأثيرات على المحيط: 4 أشهر.
- المرحلة الثالثة: إعداد ملفات طلب العروض: 1 أشهر.

وقد بلغت الدراسة المرحلة الثانية (الدراسات التفصيلية ودراسة المؤثرات على المحيط للحلول المصادق عليها) والتي انطلقت خلال شهر أكتوبر 2022.
***نسبة تقدم : 88٪.**

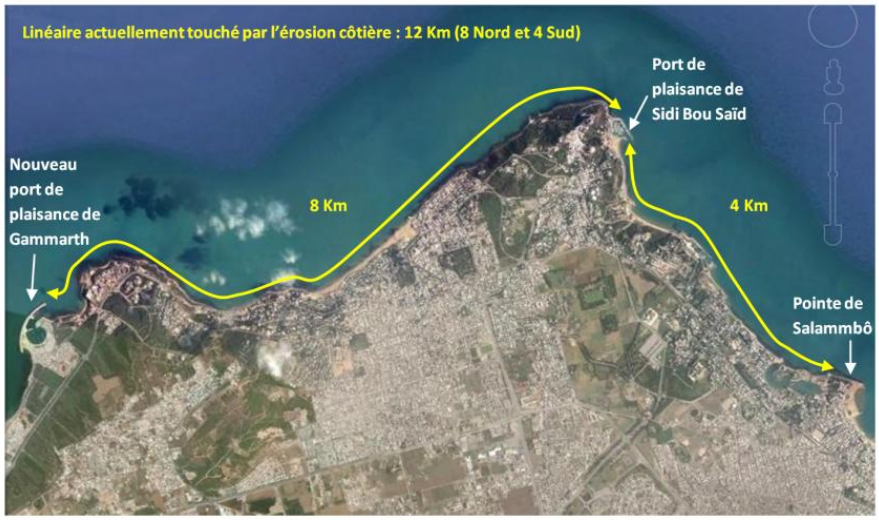

منطقة الدراسة: حوالي 12 كلم (من صلامبو إلى الميناء الترفيهي بڤمرت)

3- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير – المرحلة 2:

- المنطقة: خليج المنستير.
- التمويل:

100 ألف دينار كويتي: هبة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- المدة : 2016-2022

- مدى التقدم في الإنجاز:

إنطلقت الدراسة في أفريل 2019 وتتضمن إنجاز 5 مكونات:

- ❖ دراسة فنية لإستراتجية التهيئة الساحلية مع تحديد منطقة المشروع والمسطحات المائية: (**أنجزت**).
- ❖ دراسة فنية للتهيئة الترابية وإمكانية إحداث منطقة ذات أنشطة اقتصادية: (**أنجزت**).
- ❖ دراسة الجدوى الإقتصادية: (**أنجزت**).
- ❖ دراسة خطوط التمويل وطرق الإنجاز: (**بصدد الإنجاز**).
- ❖ دراسة طرق التصرف الممكنة: (**أنجزت**).

وقد تم الإنتهاء من الدراسة والمصادقة عليها في شهر نوفمبر 2022.

بلغت نسبة التقدم 100٪ منذ موفى نوفمبر 2022.

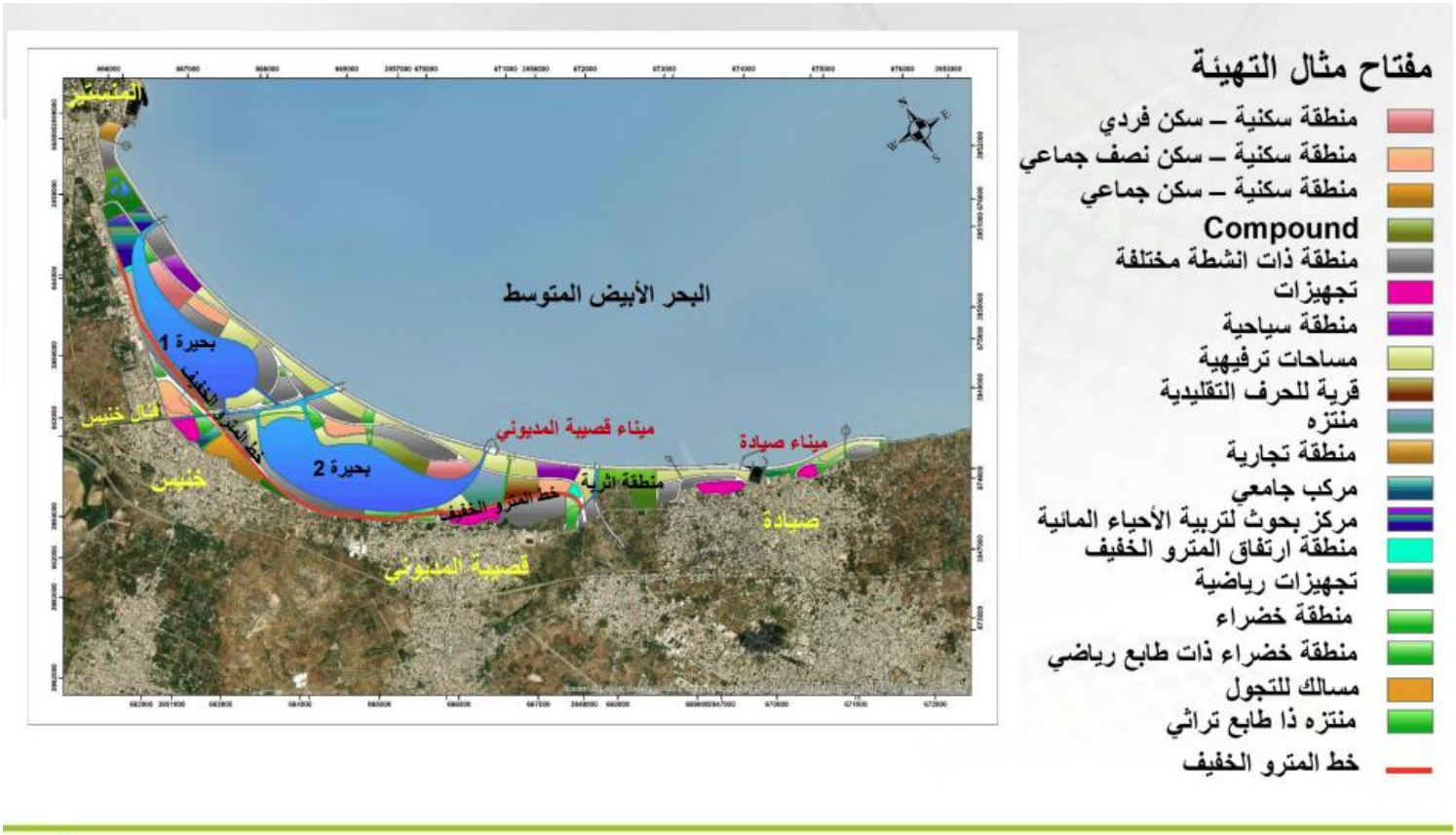
البحر الأبيض المتوسط
بحيرة 1
بحيرة 2
خط المترو الخفيف
شمال خنيس
خنيس
ميناء قصيبة المديوني
منطقة الثرية
ميناء صيادة
صيادة
قصيبة المديوني
مفتاح مثال التهيئة
منطقة سكنية – سكن فردي
منطقة سكنية – سكن نصف جماعي
منطقة سكنية – سكن جماعي
Compound
منطقة ذات انشطة مختلفة
تجهيزات
منطقة سياحية
مساحات ترفيهية
قرية للحرف التقليدية
منتزه
منطقة تجارية
مركب جامعي
مركز بحوث لتربية الأحياء المائية
منطقة ارتفاق المترو الخفيف
تجهيزات رياضية
منطقة خضراء
منطقة خضراء ذات طابع رياضي
مسالك للتجول
منتزه ذا طابع تراثي
خط المترو الخفيف

Atelier de maquette & architecture
www.atelier-maquette-architecture.com

4- مشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية":

تشرف الوكالة على إنجاز مكونات المشروع وذلك بالتنسيق مع من برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع حوالي**5.612,483 مليون دولار** في شكل هبة من صندوق البيئة العالمية / الصندوق الخاص بتغير المناخ **GEF** وبتصرف من برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس **PNUD**.

- **منطقة الدراسة** : كامل الشريط الساحلي وبالخصوص مناطق غار الملح من ولاية بنزرت وقلعة الأندلس من ولاية أريانة وجربة من ولاية مدنين.
- **مدة انجاز المشروع**: تبلغ مدة إنجاز المشروع خمسة سنوات ممتدة من ديسمبر 2015 الى موفى ديسمبر 2019. تم التمديد في مدة الإنجاز إلى 24 جوان 2021. **كم تم الإغلاق المالي للمشروع يوم 24 جوان 2022**.
- **نسبة تقدم مكونات المشرع** من 24 ديسمبر 2015 الى غ إلى 24 جوان 2022: **100 %**

5- مشروع"اقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة ـ صقانص ـ المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة": برنامج حماية البيئة في إطار التعاون الفني التونسي الإيطالي

- **الإطار العام للمشروع**: تحصلت الحكومة التونسية على هبة في إطار التعاون الفني التونسي الإيطالي لدعم السياسات والأنشطة المتعلقة بالمحافظة على البيئة. وأبرم بروتوكول الاتفاق بتاريخ 14 أفريل 2010. وقد تم التمديد من الجانب الإيطالي في آجال إنجاز مكونات المشروع إلى غاية الانتهاء من إنجاز جميع المشاريع و الأنشطة المجدولة بالبرنامج الخاصة بجميع هياكل الإشراف الوطنية.
- **التمويل**: يتم كليا تمويل مكونات المشروع التي تشرف على إنجازها الوكالة من قبل **هبة** الحكومة الإيطالية الممنوحة للحكومة التونسية في إطار التعاون الفني التونسي الإيطالي وتبلغ قيمة التمويل **908.150 ألف يورو** (هبة).

- **المدة** : من 14 أفريل 2010 إلى غاية الانتهاء من إنجاز جميع المشاريع المجدولة الخاصة بجميع هياكل الإشراف الوطنية.
- **مدى التقدم في إنجازالصفقة**: في إطار متابعة انجاز مكونات صفقة "إقتناء وتركيز عوامة مختبر قارة مزودة بأجهزة للقيس المستمر بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات بحرية قارة"، قامت الوكالة سنة 2022 بعمليات صيانة العوامات الأربعة المركزة حاليا بعرض البحر المبرمجة في الصفقة وذلك باستصدار إذن مصلحة في بداية أشغال الصيانة عدد 2020/36 بتاريخ 18 ديسمبر2020 كما قامت الوكالة بدورات تكوينية بتونس وبايطاليا لفائدة أعضاء المرصد و ممثلين عن الفروع الجهورية عن ولاية بنزرت و المهدية والمنستير و مدنين. حيث تم برمجة دورات تكوينية بتونس لمدة 12 يوم و بايطاليا لمدة 06 يوم. تخص هذه الدورات التكوينية أساسا عمليات صيانة العوامات البحرية التابعة للوكالة والمركزة بالوسط البحري بكل من طبرقة وغار الملح والمنستير والشابة وجزيرة جربة. و للإشارة فان المزود تحمل جميع تكاليف الدورات التكوينية بتونس و بالخارج (تذاكر الطائرة والإقامة والغداء ، والعشاء ، وما إلى ذلك).

*** ملحق عدد01 للصفقة عــ 2017/08ــدد الخاصة باقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة لتعديل بعض الفصول الخاصة بالصفقة.**

تبعا لدعوة هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية برئاسة الحكومة الوكالة إلى إعداد ملحق في الغرض بالنسبة لخلاص قيمة التغييرات المدخلة وكذلك لتعديل بعض الفصول الخاصة بالصفقة

نظرا للتغييرات المدخلة، قامت الوكالة بعرض مقترح ملحق عدد01 للصفقة عــ 2017/08ــدد الخاصة باقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة على أنظار اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية بوزارة البيئة بتواريخ 25 مارس 2021 و10 نوفمبر2021 قصد البت والموافقة على تعديل بعض الفصول الخاصة بالصفقة نظرا لتغييرات ولإشكاليات خارجة على نطاق الوكالة التي طرأت عند إنجازها.

و يتعلق تعديل بعض فصول الصفقة بـــ:

- إلغاء وعدم استعمال أجهزة إستقبال وإرسال البيانات عبر الأقمار الصناعية المركزة بالعوامات البحرية طبقا للاتفاقية الممضاة مع مصالح وزارة الدفاع الوطني. وقد أدى هذا الإلغاء إلى عدم استعمال وفقدان اشتراك استخدام القمر الصناعي لمدة خمسة سنوات وعدم استخدام برمجية استقبال وإرسال البيانات عبر الأقمار الصناعية وعدم استغلال قاعدة البيانات والموقع الالكتروني الخاصة باستقبال البيانات عبر الأقمار الصناعية.
- عدم اعتماد فترة اختبار المعدات المقدرة بثلاثة (03) أشهر.
- تعديل مراحل الدفع نتيجة التغيرات الحاصلة في انجاز الصفقة.
- تعديل جدولة وترتيب عمليات إخراج العوامات البحرية من البحر وصيانتهم على مستوى الميناء وإعادة تركيزهما بالبحرMission de Repêchage كما هو مبين في الصفحة 37 من الصفقة وذلك نتيجة تهشيم و سرقة العوامات البحرية المركزة بالوسط البحري بطبرقة والشابة وإسقاط معداتهم بالبحر مما دفع الوكالة إلى التدخل بسرعة لإنقاذ العوامات البحرية ومعداتهم الباهظة الثمن المسقطة بقاع البحر وإخراج العوامات من البحر إلى الميناء و إصلاحهما و كذلك نتيجة إمكانية حصول عمليات سرقة و تهشيم أخرى للعوامات البحرية.
- تعديل مدة الاستلام الوقتي والنهائي نتيجة التأخير المسجل.
- تغيير موقع تركيز العوامة البحرية الثابتة من الوسط البحري بقرقنة إلى الوسط البحري بالشابة.
- تعديل مدة انجاز مكونات الصفقة نظرا للتأخير المسجل للحصول على التراخيص اللازمة من مصالح وزارة الدفاع الوطني.
- النظر في طلب المزود والمتعلق بإلغاء طلب المزود إلغاء فترة الضمان و استرجاع الضمانات البنكية الأصلية الخاصة بالضمان النهائي و ضمان التسبقة المالية نتيجة إلغاء الوكالة أجهزة إستقبال وإرسال البيانات عبر الأقمار الصناعية المركزة بالعوامات و استبدالها بأجهزة أخرى GPRS مقتناة من طرف الوكالة و مركزة من طرف مزود آخر وكذلك نتيجة مرور سنين على الاستلام الوقتي للعوامة البحرية المقتناة في إطار الصفقة بتاريخ 24 ديسمبر 2017 وكذلك طلب المزود استعادة ضمان التسبقة المالية.

وتبعا لجلسة اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية بوزارة البيئة بخصوص مشروع ملحق عدد 01 للصفقة عدد 2017/08 المبرمة مع شركة COM.INT.S.p.A. أحالت الوكالة تقرير تكميلي مفصل يتضمن إجابة الوكالة على تساؤلات اللجنة في جلستها عدد 2021/10 بتاريخ 10 نوفمبر 2021 و الوثائق و المعطيات المؤيدة بتاريخ 31 جانفي 2022 قصد الموافقة على الملحق.

وتبعا لجلسة اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية بوزارة البيئة في جلستها عدد 2022/03 المنعقدة بتاريخ 10 فيفري 2022 أبدت اللجنة رأيها بالموافقة على الملحق.

- **نسبة تقدم المشرع : 80%**
- **الدفوعات** : تم دفع مبلغ 668.750,00 أورو من مجموع 908.150,00 لفائدة المزود .

و للإشارة أنه سنة 2022 تم دفع مبلغ 106.200,00 أورو ما يعادل القيمة المالية الخاصة بالقيام بـ 18 عملية صيانة للعوامات البحرية الأربعة المركزة بعرض البحر وكذلك الدورات تكوينية المنعقدة بتونس لمدة 12 يوم و بايطاليا لمدة 06 يوم.

6- مشروع"دعم التصرف التشاركي في المحميات البحرية والساحلية بكل من قوريا وجالطة وزمبرة والكنائس":

- المناطق المعنية بالمشروع : جزر جالطة وزمبرة وقوريا والكنائس.
- أهداف المشروع: دعم التصرف التشاركي لإحداث محميات بحرية وساحلية بالمناطق المعنية بالمشروع.
- التمويل:

* 1,4 مليون أورو: هبة من الصندوق الاستئماني The Med Fund موزعة على النحو التالي:

- 1,2 مليون أورو: الجمعيات البيئية.
- 200 ألف أورو: وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

- المدة : 2020-2024
- مدى التقدم في الإنجاز
  - التقدم المادي: 60%
  - التقدم المالي: 60%

قام فريق العمل المشترك المتكون من أعضاء عن الوكالة واخرين عن الجمعيات والخاصة بارخبيل جالطة وارخبيل زمبرة وزمبرته وجزر الكنايس بتنفيذ العديد من الأنشطة الخاصة بالمتابعة العلمية للعديد من الكائنات، وأنشطة التحسيس حول أهمية المساحات المحمية البحرية والساحلية واعداد

بروتوكولات متابعة الأصناف المستهدفة وتنظيم اجتماعات وتظاهرات عبر تقنية التواصل الالكترونى او حضوريا.

7- مشروع تشجيع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي:

- المنطقة: شبكة المحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي (أرخبيل جالطة وطبرقة ورأس نيقرو وأرخبيل زمبرة).
- أهداف المشروع: المساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام للموارد البحرية وإرساء تصرف مبني على المنظومات الإيكولوجية داخل المحميات وبالمناطق المتاخمة لها.
- التمويل:
  * 1 مليون أورو: هبة من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية.
  * 1,350 مليون أورو: ميزانية الدولة.
- المدة : 2014-2022
- تمديد مدة انجاز المشروع حتى شهر ديسمبر 2022

- مدى التقدم في الإنجاز:
  - التقدم المادي: 30%
  - التقدم المالي: 30%

طلب تمديد آجال إنجاز "مشروع التّصرف المبني على النّظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحريّة في إطار إحداث شبكة للمساحات المحميّة البحريّة والساحليّة بشمال تونس" بسنتين أي الى حدود شهر ديسمبر 2024.

8- تدعيم تكوين الكفاءات في إطار التعاون الدولي:

تم في هذا المجال خلال سنة 2022:

في إطار تبادل الخبرات ودعم القدرات في مجال التصرف المستدام في الشريط الساحلي، عرفت سنة 2022 قيام 09 إطارات بمهمات بالخارج وذلك من خلال المشاركة في ملتقيات وندوات وورشات عمل إقليمية ودولية حول التأقلم مع التغيرات المناخية والتصرف في المحميات البحرية وحماية التنوع البيولوجي والووقاية من التلوث البحري.

الباب التاسع:
الاتصال والتوعية والتربية البيئية

1. الندوات والملتقيات والأيام الإعلامية :

- شاركت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي يومي 28 و 29 مارس 2022 بالحمامات في ورشة العمل التي انتظمت حول الحوكمة والإدارة المشتركة للمواقع الساحلية والمنظومات الجزرية في المغرب والجزائر وتونس. وقد تطرقت الورشة للأدوات والوسائل الكفيلة بدعم إدارة المواقع الساحلية والجزرية وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.

- بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتنوع البيولوجي الموافق ل22 ماي من كل سنة، نظمت الوكالة بالتعاون مع جمعية جليج للبيئة البحرية وجمعية صيانة جزيرة جربة وجمعية التنمية المستدامة والبحث النشيط يوما إعلاميا حول التنوع البيولوجي بجزيرة جربة وذلك يوم الأحد 22 ماي 2022 بالمدرسة السياحية بحومة السوق. وقد أمنت الوكالة بالمناسبة مداخلة حول البرنامج الوطني لإحداث المساحات المحمية البحرية والساحلية بالبلاد التونسية وأهميته في حماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

- في إطار السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية ، نظمت الوكالة بالشراكة مع جمعية أزرقنا الكبير و مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC)ورشة عمل بعنوان "الصيد التقليدي، محفز للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي" لفائدة مجموعة من صغار البحّارة وممثلين عن مجمّعات الصيد التقليدي والإدارات والجمعيات التي تعنى بالبيئة وذلك يومي 7 و 8 جوان 2022 بالمنستير.

- نظمت الوكالة بالشراكة مع جمعية المحافظة على التراث البيئي والطبيعي بالوطن القبلي (ASPEN) المنتدى الثاني للمحمية البحرية والساحلية بأرخبيل زمبرة يومي 9 و10 جوان 2022 بدار الشباب بالهوارية وذلك في إطار التصرف المشترك في المحمية البحرية والساحلية بأرخبيل زمبرة. وقد تمحور المنتدى حول المعالجة المستدامة للوضع البيئي بأرخبيل زمبرة ومحيطه بحضور الأطراف المعنية والمتدخلة.

- نظمت الوكالة يوم الأربعاء 06 جويلية 2022 زيارة ميدانية لفائدة مجموعة من دارسات ودارسي الدفعة السابعة للأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة بالمدرسة الوطنية للإدارة وذلك قصد التعريف بنتائج مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الانجراف البحري المنجز في إطار التأقلم مع تأثيرات التغيرات المناخية. وتندرج الزيارة ضمن التكوين حول "الحوكمة المناخية" الذي يتم بالشراكة مع وزارة البيئة ممثلة في الوحدة الوطنية للتنسيق حول التغيرات المناخية ووكالة التعاون الفني الألماني (GIZ).

- شاركت الوكالة في تنظيم الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للمساحات المحمية البحرية والساحلية يوم الثلاثاء 19 جويلية 2022 تحت إشراف السيدة وزيرة البيئة وبحضور ممثلين عن المؤسسات المعنية والمتدخلة. وتم خلال الاجتماع استعراض أنشطة التصرف المنجزة بكل من أرخبيل جالطة وأرخبيل زمبرة وزمبرتا و جزر قوريا وجزر الكنايس وتقديم نتائج الاستقصاء الذي تم بشأن إحداث المساحات المحمية البحرية والساحلية بهذه المواقع. كما تم اقتراح مواقع جديدة لإحداث محميات بحرية وساحلية بكل من جزر قرقنة الشمالية والمناطق الرطبة بالوطن القبلي الشرقي.

- ضمن فعاليات الدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP 27) التي انعقدت بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، شاركت الوكالة يوم السبت 12 نوفمبر 2022 في حدث جانبي نظمه البنك الألماني للتنمية وإعادة الإعمار (KfW) خصص لعرض مختلف المشاريع المنجزة في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد قدمت الوكالة بالمناسبة عرضا حول برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي (PPLT) المنجز في إطار التعاون التونسي الألماني.

2. التوعية والتربية البيئية

- بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط "SPAMIday" ، نظمت الوكالة بالتعاون مع جمعية المحافظة على التراث البيئي والطبيعي بالوطن القبلي (ASPEN) نشاطا توعويا وتثقيفيا بنادي الأطفال بالهوارية يوم الجمعة 20 ماي 2022.

وتمحور النشاط حول عرض الثراء الطبيعي والتنوع البيولوجي الذي ينطوي عليه أرخبيل زمبرة مما جعله منطقة متمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط (ASPIM) ومحمية بحرية وساحلية في طور الإحداث.

- بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط "SPAMIday"، نظمت الوكالة بالتعاون مع الجمعية المتوسطية للأنشطة البيئية (MAN) يوم الجمعة 20 ماي 2022 نشاطًا توعويا وتثقيفيا لفائدة تلاميذ المدرسة الإعدادية بمنزل جميل ببنزرت. وقد تمكن التلاميذ من خلال هذا النشاط من التعرف على الثراء الطبيعي والتنوع البيولوجي الفريد الذي يزخر به أرخبيل جالطة مما جعله مصنفا ضمن المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط (ASPIM) ومحمية بحرية وساحلية في طور الإحداث.

- بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط "SPAMIday" ، نظمت الوكالة بالتعاون مع جمعية تواصل الأجيال (ACG)

نشاطا توعويا وتثقيفيا لفائدة تلاميذ المعهد الفرنسي بالمرسى حول جزر الكنايس وأهمية حمايتها والمحافظة عليها من خلال آلية إحداث المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط (ASPIM) والمحميات البحرية والساحلية (AMCP).

- بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للسلحفاة الموافق لتاريخ 23 ماي من كل سنة، نظمت الوكالة تظاهرة توعوية وتثقيفية مفتوحة حول السلحفاة البحرية بشاطئ الزوارع من ولاية باجة يوم الاثنين 23 ماي 2022. وانتظمت التظاهرة تحت إشراف السيد معتمد نفزة وبحضور ممثلين عن الإدارات الجهوية والجمعيات البيئية والصيادين والمواطنين. وتم خلال التظاهرة التعريف بأنواع السلاحف البحرية الموجودة في العالم ومنها بالخصوص السلحفاة ضخمة الرأس "Caretta Caretta" المتواجدة بالشواطئ التونسية. كما تم عرض خصائص السلاحف البحرية وأهميتها في التوازن البيئي والمخاطر التي تتعرض لها والإطار القانوني الموضوع لحمايتها ودور المواطن في المحافظة عليها.

- شاركت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي يوم الثلاثاء 09 أوت 2022 في مهرجان مصيف الكتاب في دورته 29 الذي انتظم بشاطئ الزوارع من 15 جويلية إلى 20 أوت 2022.

وبالمناسبة، عزّزت الوكالة رصيد المكتبة العمومية بنفزة من خلال مجموعة من الإصدارات حول المحميات البحرية والساحلية. كما أمّن فريق وحدة التصرف في المحميات البحرية والساحلية بالشمال ورشة توعوية حول السلحفاة البحرية ودورها في تحقيق التوازن البيئي خاصة وأن شاطئ الزوارع يعتبر واحدا من مواقع تعشيش السلحفاة البحرية ضخمة الرأس " Caretta Caretta". وأطّرت الوكالة حملة تنظيف تطوّعية للشاطئ شارك فيها مجموعة من المواطنين وتخللها توزيع جوائز تشجيعية.

- في إطار الاحتفالات باليوم الوطني والعالمي للبيئة، ساهمت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي من خلال الفرع الجهوي بقابس في نشاط توعوي بيئي بشاطئي "شنتش" و"تبلبو" انتظم يومي 04 و 05 جوان 2022 ببادرة من الشركات الخاصة بقابس وبالتعاون مع بلديتي قابس وتبلبو والجمعيات الناشطة في المجال البيئي ومجموعة من المواطنين وتلاميذ المعهد النموذجي بقابس.

- نظمت الوكالة بالتعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (RAC/SPA) وجمعية "Youth for Science Foundation " مخيما علميّا بأرخبيل قرقنة لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و 13 عاما وذلك من 31 جويلية إلى 7 أوت 2022.

وتمثلت أهداف المخيم في التوعية بأهمية المحافظة على التنوع البيولوجي بأرخبيل قرقنة وإبراز أهمية إحداث محمية بحرية وساحلية به.

3. العلاقات الصحفية

- بمناسبة الاحتفالات باليوم الوطني والعالمي للبيئة، نظمت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي يوم 08 جوان 2022 زيارة صحفية لمشروع حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي من الانجراف البحري. وقد مكنت الزيارة ممثلي وسائل الإعلام من متابعة أحد أبرز المشاريع التي تنجزها الوكالة في مجال الحماية من الانجراف البحري وتأثيرات التغيرات المناخية. وتمكن الصحفيون المشاركون من الاطلاع على مكونات المشروع والتقنيات المستعملة فيه والنتائج المرتقبة منه والتأثيرات المتوقعة على المنظومة البيئية بالمنطقة.

- قدم إطارات الوكالة مداخلات وتصريحات في العديد من البرامج التلفزية والإذاعية للحديث حول مشاريع الوكالة وإنجازاتها ولتوضيح المسائل المتعلقة بمجال تدخلها.

وقد تعلقت أبرز المداخلات التي أمّنتها الوكالة في وسائل الإعلام بتوضيح جوانب من قانون الملك العمومي البحري ومسألة التصرف في الشواطئ ومشاريع الحماية من الانجراف البحري والتصرف في المنظومات البحرية والساحلية.

الباب العاشر :

الشؤون القانونية والنزاعات

1- الجانب التشريعي

شهدت سنة 2022 تواصل ارتفاع عدد القضايا المنشورة لدى المحكمة الإدارية تهم بالأساس أصحاب المؤسسات السياحة بسوسة وذلك كنتيجة للحملات الأمنية المكثفة التي شهدتها الولاية لغاية تطبيق قرارات الهدم الصادرة ضد المخالفين الذين أقاموا إحداثات بالصلب أو التحوز غير القانوني بأجزاء الملك العمومي البحري بالجهة. وتهم هذه القضايا دعوى في إلغاء قرارات هدم أو دعاوى إلغاء قرارات سحب تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري، هذا إلى جانب قضايا لدى المحاكم المدنية تهم دعاوى تعويض أو شغلية .

والملاحظ، أن الحملات المذكورة كان لها الأثر الإيجابي على مستوى ردع المخالفين والتنبيه لضرورة وضع حد للتجاوزات والتفكير بجدية لإزالة المخالفات ورسم تصورات جديدة لتعويض الإحداثات بالخفيف لتكون متطابقة مع مستلزمات حماية البيئة الساحلية والمحافظة على جودة الخدمات السياحية.

وفي هذا السياق، تم خلال سنة 2022 عقد عدة جلسات عمل بمقر وزارة البيئة للنظر في مشروع مجلة البيئة الذي أخذ شوطا هاما من حيث الإعداد.

وبخصوص تعهد الوكالة خلال استراتيجية عملها بالنظر في مراجعة النصوص الحالية، تم عقد جلسات عمل مع عدة أطراف لغاية مراجعة الأمر المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

كما أن الوكالة في انتظار إمضاء ونشر مشروع قرار يتعلق بضبط معاليم الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري قصد تحيين المعاليم الحالية الذي شهد تعطيل بسبب إشكال يتعلق بالصياغة، وكذلك للتحويرات المتعلقة بتسمية الوزراء المعنيين بالإمضاء.

2- مساهمة الوكالة في إعداد النصوص التنظيمية

أهم النصوص الصادرة ذات العلاقة بالوكالة

1- صدر المرسوم عدد 917 لسنة 2022 بتاريخ 29 نوفمبر 2022 المتعلق بالمصادقة على بروتوكول الإدارة المتكاملة للشريط الساحلي.

والملاحظ أن البروتوكول المذكور يندرج في إطار اتّفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسّط.

هذا وقد حدد نص البروتوكول في التوطئة الأسباب الداعية لإبرامه وهو وجود رغبة في تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الساحلية بالبحر التوسط لضمان الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى المتوسطي، وذلك باعتبار أن تزايد الضغط البشري على المناطق الساحلية للبحر المتوسط يهدد طبيعتها الهشة فضلا عن المخاطر المحدقة بالمنطقة الساحلية بفعل التغير المناخي وهو ما قد يساهم في ارتفاع لمستوى مياه البحر.

2- صدر أمر عدد 716 لسنة 2022 مؤرخ في 20 سبتمبر 2022 يتعلق بالتمديد المؤقت والاستثنائي في مدة تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

3- صدر القرار المتعلق بضبط معاليم الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري بتاريخ 30 جانفي 2023.

والملاحظ أن هذا القرار سيعطي دفعا هاما لضمان توازن المعاليم المستوجبة لفائدة الدولة مقارنة مع طبيعة الإشغال والاستغلال لأجزاء الملك العمومي البحري وبالتالي وضع حد للمعاليم الزهيدة التي كان معمول بها منذ سنة 1993.

مشاريع نصوص قانونية وترتيبية لإبداء الرأي:

- مشروع مرسوم عدد لسنة 2022 يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

.

- مشروع مرسوم يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري،

- مشروع أمر يتعلق بضبط قائمة الموانئ البحرية الترفيهية،

- مشروع قرار يتعلق بضبط مهام لجنة قانون البحار بالكتابة العامة لشؤون البحر وتركيبتها وطرق عملها،

- إبداء الرأي حول الصيغة الأولية لمشروع مرسوم يتعلق بتنظيم حركة الملاحة عرض السواحل التونسية،

- مشروع مرسوم يتعلق بإجراءات تغيير صبغة الأراضي الفلاحية وتهيئة المناطق الصناعية وإجراءات استثنائية بإسقاط الحق،

- مشروعي مرسومين يتعلقان بالتقسيم الإداري لتراب الجمهورية وتنظيم الإدارة الترابية للدولة وتسييرها وتنقيح مجلة الجماعات المحلية،

- مشروع أمر رئاسي يتعلق بتغيير صبغة قطعة أرض كائنة ببلدية قابس من ولاية قابس من منطقة خضراء مجهزة إلى محطة لتحلية ماء البحر،

- مشروع مرسوم يتعلق بوضع أحكام خاصة لضبط المعاملات بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري وتدعيم آليات مراقبتها،

- مشروع مرسوم يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

وبالمناسبة تميزت سنة 2022 بالانطلاق في عمليات مراجعة حدود الملك العمومي البحري بعدة مواقع حيث عرضت على الوكالة مشاريع القرارات التالية للدرس في إطار المراجعة المذكورة وهي:

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بالكتف من ولاية مدنين،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي البحري لمنطقة قلعة الأندلس من ولاية أريانة،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي للميناء الترفيهي" ياسمين الحمامات" من معتمدية الحمامات من ولاية نابل،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بالهوارية من ولاية نابل،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بسوسة من ولاية سوسة،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بجرجيس من ولاية مدنين،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بالشابة من ولاية المهدية،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بالمهدية من ولاية المهدية،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بالمنستير من ولاية المنستير،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي المينائي لميناء الصيد البحري بالبقالطة من ولاية المنستير،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي البحري لمنطقة الدخيلة ومنطقة خنيس ومنطقة قصيبة المديوني ومنطقة رأس ديماس من ولاية المنستير،

- مشروع قرار يتعلق بالشروع في عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي البحري لمنطقة صيادة من ولاية المنستير.

والملاحظ، أنه في إطار تسوية الوضعيات العقارية للمخالفات المرتكبة في تاريخ إحاث الوكالة تم تفعيل أعمال لجنة تسوية وتصفية الوضعيات العقارية طبقا لمقتضيات الأمر 167 لسنة 2000 وتم عقد جلسة بتاريخ 22 ديسمبر 2022.
وبخصوص معالجة ظاهرة تفاقم المخالفات تم عقد عدة اجتماعات مع المصالح البلدية في الغرض لتوعيتهم بضرورة مضاعفة المجهودات، فضلا عن توجيه مشروع منشور لسلطة الإشراف لتجسيم تراتيب التنسيق مع الهياكل المذكورة.

3. النزاعات القضائية

بقطع النظر عن رفع المخالفات المرتكبة بالملك العمومي البحري والتي تحال مباشرة إلى السيد وكيل الجمهورية، تولت الوكالة متابعة قضايا عدلية التي ترفعها ضد المخالفين أو التي ترفع ضدها حسب إجراءات التقاضي التي تستدعي الاستعانة بالمحامين وقد شهدت ارتفاعا بنسبة +45٪ حيث بلغ عددها 16 قضية.

أما بخصوص القضايا المنشورة لدى المحكمة الإدارية من قبل المتعاملين مع ألإدارة تولت الوكالة تقديم إجابتها للمحكمة المذكورة والبالغ عددها 33 قضية تتعلق أساسا بطلب توقيف وإلغاء قرارات هدم صادرة من قبل الوالي المختص ترابيا ضد المخالفين الذي قاموا باعتداءات ولتحوز على أجزاء الملك العمومي البحري أو تخص بطلب الرجوع في قرارات سحب التراخيص في الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري بالنسبة للمخالفين الذين أخلوا بالتزاماتهم من حيث احترام محتوى التراخيص الممنوحة لهم.

4. اجتماعات مجلس المؤسسة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي

تم خلال سنة 2022 عقد 3 جلسات عادية للمجلس مبوبة كالآتي:

اجتماع مجلس المؤسسة عدد 96 بتاريخ 01 أفريل 2022،

اجتماع مجلس المؤسسة عدد 97 بتاريخ 21 أكتوبر 2022،

اجتماع مجلس المؤسسة عدد 98 بتاريخ 07 ديسمبر 2022.

الباب الحادي عشر:
الحوكمة والقيادة

نشاط إدارة الحوكمة بوكالة حماية وتهيئة لشريط الساحلي خلال سنة 2022

- المساهمة في أعمال جرد الإجراءات الإدارية وتقييمها ومراجعتها ضمن فريق التصرف في الشريط الساحلي (الأمر عدد 605 لسنة 2020)

- المشاركة في دورة تكوينية السابعة لأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة بعنوان سنة 2022 حول الحوكمة المناخية (انطلقت يوم 26 جانفي 2022 وختمت يوم 26 جانفي 2023)
(المصحوب : شهادة)

- المساهمة في إعداد دراسة عن الإصلاح المؤسساتي والهيكلي والتنظيمي والمالي لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي

- متابعة أعمال فريق محكمة المحاسبات :

للوقوف على مدى توفق الوكالة في أداء المهام الموكولة إليها تولّت محكمة المحاسبات القيام بمهمة رقابية ميدانية للنّظر في حماية وتهيئة الشريط الساحلي واستغلال الملك العمومي البحري وذلك علاوة على التصرف الإداري والمالي والمحاسبي ونظام المعلومات شملت أساسا الفترة 2016-2021 وامتدت إلى موفى مارس 2022.
وقد شملت الأعمال الرقابية الميدانية: الوكالة وفروعها بنابل وبن عروس وبنزرت وتونس-أريانة ومصالح وزارة البيئة.
وتواصلت مهمة فريق محكمة المحاسبات من شهر مارس 2021 إلى غاية شهر مارس 2022.
وقد تولت إدارة الحوكمة تنسيق عملية الرد على الملاحظات الواردة بالتقرير الأولي للمحكمة مع جميع الإدارات المعنية وكذلك بمناسبة الإجابة على التقرير التأليفي.

- تنفيذ برنامج عملية متابعة القرب المنجز من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لتقارير الرقابة الخاصة بمؤسسات قطاع البيئة :

وقد شملت المتابعة الميدانية الثالثة لتقرير دائرة المحاسبات الثلاثون حول التصرف في الملك العمومي البحري بولايات سوسة والمنستير والمهدية في بابه المتعلق بوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وللتذكير فقد صدر تقرير دائرة المحاسبات 27 في 2017/7/13 وقد تضمن 28 ملاحظة شملت المجالات التالية :

- تحديد الملك العمومي البحري
- تراخيص الإشغال الوقتي
- المعاليم الموظفة على الإشغال الوقتي

- لزمات إستغلال الملك العمومي البحري
- مراقبة الملك العمومي البحري
- المتابعة الميدانية الاولى أنجزت بداية من 2019/11/27 (مراسلة الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية)
- المتابعة الثانية : تمت في موفى سنة 2020
- المتابعة الثالثة : تمت في جانفي 2022 وشملت 13 نقطة من مجموع 27 نقطة .

➢ متابعة أعمال مجلس المؤسسة:

- دورية المجلس،
- جدول الأعمال والملفات المكونة له،
- متابعة توصيات المجلس ومراقبي الحسابات،
- نسبة حضور الأعضاء والإعلام بحالات الغياب،
- حالات التفويض لأعضاء المجلس،

➢ النفاذ إلى المعلومة

- تم تكليف رئيس خلية الحوكمة بالنفاذ إلى المعلومة
- تم خلال سنة 2021 تحديد وصف مهام المكلف بالنفاذ بالمعلومة.

- خلال سنة 2022 وردت على الخلية عدد 28 مطلب للنفاذ للمعلومة وقد تمت معالجتها وإجابة العارضين.

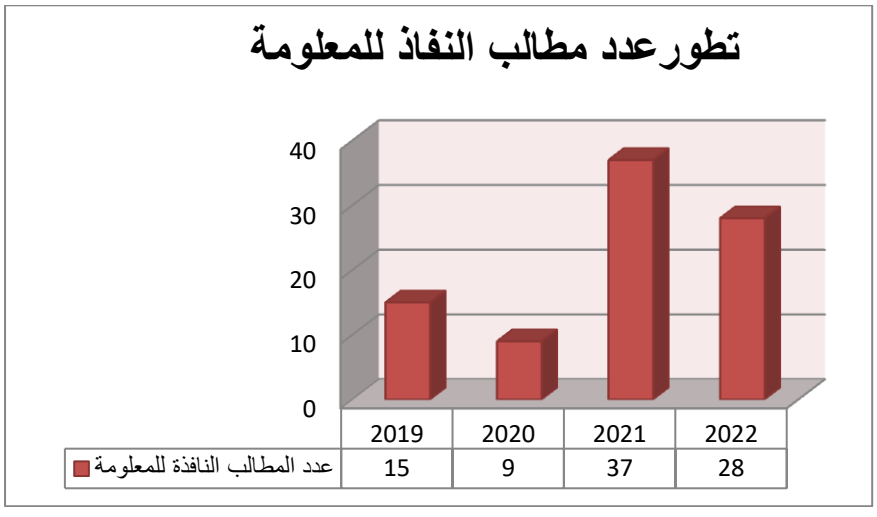

- 27 مطلب نفاذ للمعلومة من مجموع 28 مطلب، صادر عن أشخاص ماديين وتبلغ نسبة المطالب الصادرة عن السيد إسماعيل الكنيالي 57%

- تمت الرد على جميع المطالب الواردة على الوكالة على النحو التالي :
  - 21 مطلب بالقبول
  - 7 مطالب بالرفض بسبب عدم توفر المعلومة (5 مطالب) أو لأن المعلومة (محضر بحث مخالفة) ما تزال محل البت من قبل القضاء.

- كما ورد 60 % من المطالب عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالمكلف بالنفاذ إلى المعلومة في حين وردت البقية عبر مكتب الضبط المركزي/ الجهوي للوكالة.

الباب الثاني عشر :
مراقبة الجودة

1- تقديم مكتب الجودة

في إطار تحسين العلاقة المباشرة و غير المباشرة بالمواطن و المؤسسة تم إحداث مكتب مراقبة الجودة بوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي سنة 2019 قصد تحسين جودة الخدمات الإدارية و تطوير الإرشاد و تقليص في مدة الانتظار واقتصار آجال الرد طبقا للمرجعية الوطنية لجودة الخدمات الإدارية.

و حيث في سنة 2022 واصل مكتب مراقبة الجودة عمله الذي بدأه في سنة 2019 حسب برنامج عمل يتضمن عدة نقاط و مراحل أهمها:

- التعريف بمكتب مراقبة الجودة و مهامه و أهدافه.
- المعاينة و التشخيص و تقديم النصح للأعوان لتحسين مستوى الإستقبال وتقديم الخدمات للمواطن من خلال الإقتداء ببعض التجارب الناجحة ببعض المؤسسات العمومية.
- تمثيل الإدارة ميدانيا وإداريا على أحسن وجه.

2- متابعة المرحلة الأولى من المستوى الأول لجودة الخدمات الإدارية

- الاعتناء بالراية الوطنية.

في كل زيارة لفرع من فروع الوكالة أو للإدارة المركزية يقوم مكتب مراقبة الجودة بالحث على إيلاء الراية الوطنية الأهمية اللازمة و تغيره بصفة دورية.

- العمل على تقليص الإشكاليات و الصعوبات الإدارية بين الإدارة و المواطن و بين العون والإدارة.
- دعوة رؤساء الفروع و المسؤولين على الإدارات و المقرات مرجع نظر الوكالة الاعتناء بالمقرات وبمحيطها (من أشغال طلي و صيانة الوسائل والمعدات الموضوعة على ذمتهم)

- التركيز على حسن سير المرفق العمومي و علاقة الإدارة بالمواطن بالإدارات ذات العلاقة استنادا على التزام بخدمة المواطن والذي تم تعليقه ببهو الإدارة المركزية و بكل بهو الفروع الجهوية للوكالة.
- العمل على تحسين المناخ الاجتماعي بالوكالة.

- تقييم مستوى الجودة

الجمهورية التونسية

التـــزام بخدمة المواطـن

1- نلتزم بتوفير القبول الحسن لكل مواطن وبارشاده وتوجيهه للحصول على الخدمة الادارية في افضل الظروف وبتقديم عناية خاصة للمواطنين ذوي الاحتياجات الخصوصية.

2- نلتزم بالرد على كل المكالمات الهاتفية حينيا او في اجل اقصاه 24 ساعة وبالاجابة عن كل بريد الكتروني في اجل لا يتجاوز 48 ساعة.

3- نلتزم بالاجابة عن كل بريد موجه للادارة في اجل اقصاه 21 يوما وبتعليل كل اجابة وفقا لمقتضيات التراتيب الجاري بها العمل.

4- نلتزم باعلام المتعاملين مع الادارة في الاوان بكل تغيير في الاجراءات والمسالك الادارية بالنسبة الى الخدمات الادارية التي تقدم في اطار مشمولاتها.

امضاء ختم المواطن

أنموذج

المعطيات		نعم	لا	الملاحظات
1- الإعلام حول ظروف النفاذ و الإستقبال				
1-1	وجود لائحة تدل على إسم المنشأة للتعرف بسهولة على الفرع			
1-2	توفر عون إستقبال			
1-3	تركيز علم فوق مبنى المؤسسة			
1-4	تركيز لوحة مكتوبة باللغتين العربية و الفرنسية تبين توقيت العمل بالمؤسسة (التوقيت الشتوي و الصيفي)			
1-5	وجود بطاقة تدل على هوية المخاطب			
2 - التعهد و التوجيه نحو المصلحة المعنية				
2-1	وجود مثال هيكلي للفرع			
3- تسيير الإجراءات بالنسبة إلى الأشخاص محدودي الحركة				
3-1	تكليف عون لتسيير الإجراءات			
4- تسيير الإجراءات بالنسبة إلى طالبي الخدمات ذوي الإحتياجات الخصوصية				
4-1	تكليف عون لتسيير الإجراءات			
5 – الإستقبال المهذب و التعريف بهوية المخاطب				
5-1	وجود بطاقات تدل على هوية المخاطب			
5-2	ذكر إسم و لقب العون المكلف بالملف			
6- تيسيرعمليات تكوين الملفات و إيداعها				
7- الرفاهية في فضاء الإستقبال				
7-1	تحسين ظروف إنتظار الحريف			
8- وضوح المراسلات و سهولة قراءتها				
9- آجال الرد				

9-1	إجابة الحريف في الآجال المحددة			
9-2	تشكي الحرفاء من عدم إجابتهم في الآجال المحددة			
10-الرد على المكالمات الهاتفية				
10-1	توفر جهاز موزع هاتف و عون توزيع مكالمات			
11-الرد على العرائض و الشكاوي				
11-1	وجود دفتر لتسجيل الشكاوي يحتوي على تاريخ الشكوى و موضوعها			
12- قياس درجة رضا الحريف				
12-1	توفر صندوق لإقتراحات وشكاوي الحرفاء			
13- سياسة الجودة و المسؤوليات				
14- التنظيم الوثائقي				
14-1	تحيد قواعد التصرف في الوثائق			
15- التقييم الذاتي				
15-1	تقييم ذاتي و موضوعي			
16- المؤشرات				
16-1	وجود مثال هيكلي للفرع			
17- التقييم السنوي				
17-1	تقييم نقاط الجودة			

3- الزيارات الميدانية الخاصة بالفروع الجهوي لسنة 2022

- في إطار الوقوف على مدى إلتزام رؤساء الفروع الجهوية بما جاء بالمستوى الأول لجودة الخدمات الإدارية تم القيام بزيارات ميدانية شملت كل من الفرع الجهوي للوكالة ببن عروس و الفرع الجهوي بسوسة (لمدة 6 أشهر باعتبار النقص المسجل في الأعوان) و الادارة المركزية

4- زيارة الإدارة المركزية و فروعها

قام مكتب مراقبة الجودة بعدة أعمال تشخيصية للمقر المركزي للوكالة و أبدى الملاحظات التالية:

- الإعتناء بالراية الوطنية و الدعوة لتغيرها بصفة دورية.
- تكليف عون إستقبال ببهو الإدارة يكون متواجد أثناء التوقيت الإداري.
- الإعتناء بالمقرات ودهنها وتنظيف محيط الإدارة.
- الدعوة إلى حسن إستقبال المواطين و ذلك بتوفير قاعة إستقبال.
- دعى مكتب مراقبة الجودة الإدارة العامة للوكالة بتجميع مصالح الإدارة المركزية في بناية واحدة وذلك لتحسين التنسيق وإضفاء أكثر نجاعة على نشاط مختلف الوحدات.

الباب الثالث عشر:
العلاقة مع المواطن

1- توجيه وإرشاد ومساندة

في إطار برنامج متكامل لإصلاح الإدارة التونسية، أحدثت مكاتب العلاقات مع المواطن في شهر جويلية 1993 بالوزارات والولايات بمقتضى الأمر عدد 1549 لسنة 1993 المؤرخ في 26 جويلية 1993 . وحلّت هذه الهياكل محل خلايا العمل الإجتماعي والعلاقات العامة المحدثة في فيفري 1989 و خلايا الإرشاد الإداري بالوزارات التي تلتها والمحدثة في مارس 1993.
و تدعم إحداث مكاتب العلاقات مع المواطن بتركيز مكتب مركزي مع المواطن بالوزارة الأولى وتمّ تعميم هذه المكاتب تدريجيا على بعض المؤسّسات والمنشأت العمومية.
ويندرج إحداث هذه المكاتب ضمن آليات عديدة تهدف إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان في تونس بإعتبارها تسهر على ضمان قضاء شؤون المواطن بأيسر السّبل وأنجعها وحل المشاكل التي قد تطرأ بين الإدارة والمواطن.

1- الأهداف

مساعدة المواطنين على تجاوز الصعوبات التي قد تعترضهم في تعاملهم مع مختلف المصالح الإدارية مركزية كانت أو جهوية، و كذلك تمكينهم تم الحصول على الخدمات الإدارية في إطار ما ينصّ عليه القانون والتّراتيب الجاري بها العمل.

2- المشمولات

تكلف مكتب العلاقات مع المواطن بـ :

- قبول المواطنين والمتعاملين مع الوكالة وتقبل شكاياتهم و عرائضهم ودراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها،
- إجابة المواطنين مباشرة أو عن طريق البريد
- إرشاد المواطنين في خصوص الإجراءات والمسالك الإدارية المعمول بها في إسداء مختلف الخدمات إليهم و ذلك مباشرة أو عن طريق المراسلة (عبر البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو الهاتف)

- تجميع ودراسة الملفات الواردة عليها من مصالح الموفق الإداري والتنسيق مع مختلف مصالح الوكالة لإيجاد الحلول الملائمة لها،
- إعداد تقارير تحليلية وإحصائية حول سير عملها مرفقة بإقتراحات عملية،
- إستكشاف التعقيدات في مستوى الإجراءات الإدارية من خلال تحليل معمق لعرائض المواطنين وإقتراح الإصلاحات الكفيلة بمعالجتها.

3- تقرير نشاط مكتب العلاقات مع المواطن لسنة 2022

مكتب العلاقات مع المواطن يعمل تحت إشراف الإدارة العامة للوكالة و بالتنسيق مع إدارة الحوكمة الرشيدة و مختلف المصالح الإدارية في خصوص الإجابة على العرائض الواردة أو عملية التوجيه للمواطن سواء عبر الاتصال بالهاتف أو مباشرة بالمكتب ,

و قد وردت على مصالح مكتب العلاقات مع المواطن عدد 45 عريضة للإجابة و الدرس و تخص في معظمها الإشكاليات المتعلقة باستغلال الملك العمومي البحري عبر آلية الإشغال الوقتي أو التجاوزات المسجلة و المخالفات المرتكبة و مالها و مدى احترام التراتيب الإدارية المتخذة في شأنها ,تخص شواطئ كل من ولايات بنزرت و صفاقس ونابل والمهدية وسوسة وجربة و مدنين والمنستير ، و قد تم توجيهها كلها إلى إدارة الحوكمة الرشيدة و إدارة التصرف في الملك العمومي البحري والتنسيق بين الجهات وللفروع الجهوية المعنية للدرس والإجابة.

الباب الرابع عشر:
ترشيد استهلاك الطاقة

المقدمة :

يشمل هذا الباب الفترة الممتدة بين 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2022 مقارنة بسنة 2021 وذلك حسب المعطيات التي وقع تجميعها من جميع الفروع الجهوية والإدارات المركزية.

1- استهلاك التيار الكهربائي :

- سجل استهلاك الكهرباء بالوكالة ارتفاعا قدره 25 806 كيلوواط بالنسبة للفترة الممتدة من 01 جانفي 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021 وشهد هذا الارتفاع خاصة بالإدارة المركزية بكمية قدرها 30301 كيلوواط وبالفرع الجهوي بصفاقس بكمية قدرها 2342 كيلوواط كما سجلنا إنخفاض في الإستهلاك في الفروع الجهوية بكل من بنزرت ونابل وقابس بكمية قدرها 6211 كيلوواط بالنسبة لنفس الفترة لسنة 2021.

استهلاك الكهرباء بحساب الكيلو واط

الجهة	من 01 جانفي 2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2021	من 01 جانفي 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	127620	157921	30301	24%
الفروع الجهوية	31017	26522	-4495	-14%
المجموع	**158637**	**184443**	**25806**	**16%**

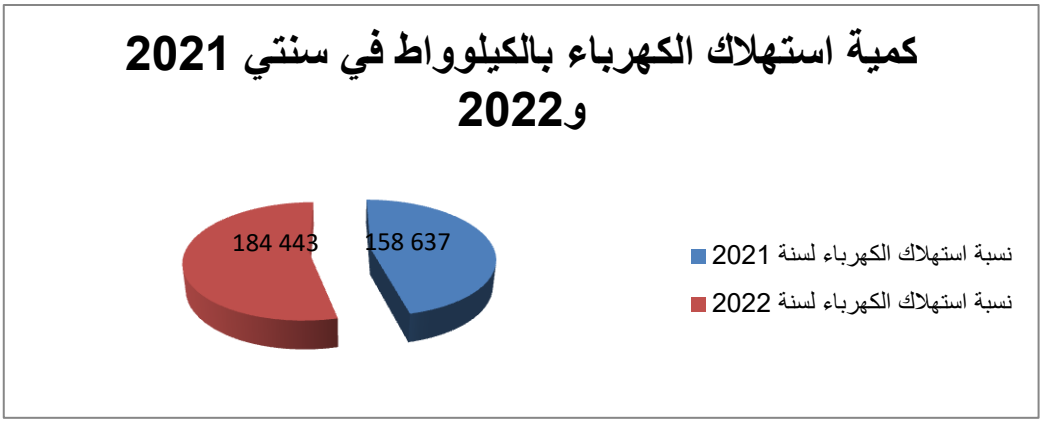

يظهر الرسم البياني كمية استهلاك الكهرباء بين سنتي 2021 و2022 كما نلاحظ ارتفاع في استهلاك الكهرباء سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بنسبة 16 %

استهلاك الكهرباء في مختلف هياكل الوكالة

الجهة	من 01 جانفي 2021 إلى غاية 30 ديسمبر 2021	من 01 جانفي 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	127 620	157 921	30 301	24%
بنزرت	4 208	2 842	-1 366	-32%
نابل	9 444	5 273	-4 171	-44%
سوسة	1 851	1 954	103	6%
المنستير	5 527	4 611	-916	-17%
المهدية	2 708	2 998	290	11%
قابس	2 633	1 959	-674	-26%
صفاقس	2 361	4 342	1 981	84%
جربة	2 285	2 543	258	11%
المجموع	158 637	184 443	25 806	16%

شهد إستهلاك الكهرباء ارتفاعا بـنسبة 16% في سنة 2022 في كل من الإدارة المركزية وإدارة الملك العمومي البحري وانخفاضا بنسبة 14 % بالفروع الجهويّة.

ويبرز الرسم البياني كميّة الإستهلاك موزعة بكل إدارة في سنتي 2021 و2022.

2- استهلاك الماء:

شهد استهلاك الماء الصالح للشراب بالوكالة إنخفاضا بكمية 349 متر مكعب للفترة الممتدة من 01 جانفي 2022 إلى غاية 31 سبتمبر 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة 28%.

الجهة	2021	2022	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	468	334	-134	-29%
إدارة الملك العمومي البحري	148	137	-11	-7%
الفروع الجهوية	633	429	-204	-32%
المجموع	1249	900	-349	-28%

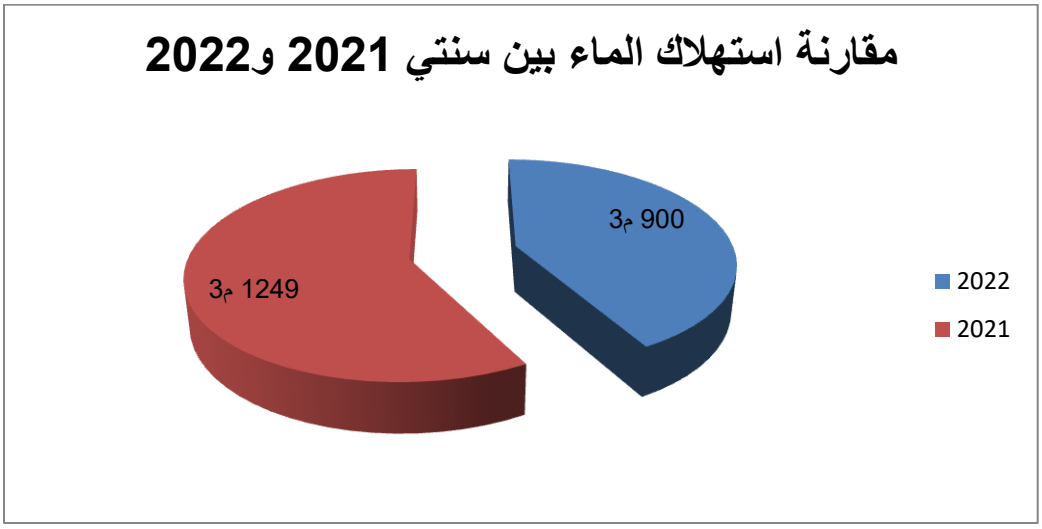

يظهر الرسم البياني كميّة إستهلاك الماء بالوكالة الذي قدر بـ 900 متر مكعب سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 الذي قدر بـ 1249 متر مكعب.

استهلاك الماء في مختلف هياكل الوكالة

الجهة	من 01 جانفي 2021 إلى 31 ديسمبر 2021	من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2022	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	468	334	-134	-29%
إدارة الملك العمومي البحري	148	137	-11	-7%
بنزرت	29	32	3	10%
نابل	214	148	-66	-31%
سوسة	58	45	-13	-22%
المنستير	72	47	-25	-35%
المهدية	64	44	-20	-31%
صفاقس	19	19	0	0%
قابس	177	94	-83	-47%
المجموع	1249	900	-349	-28%

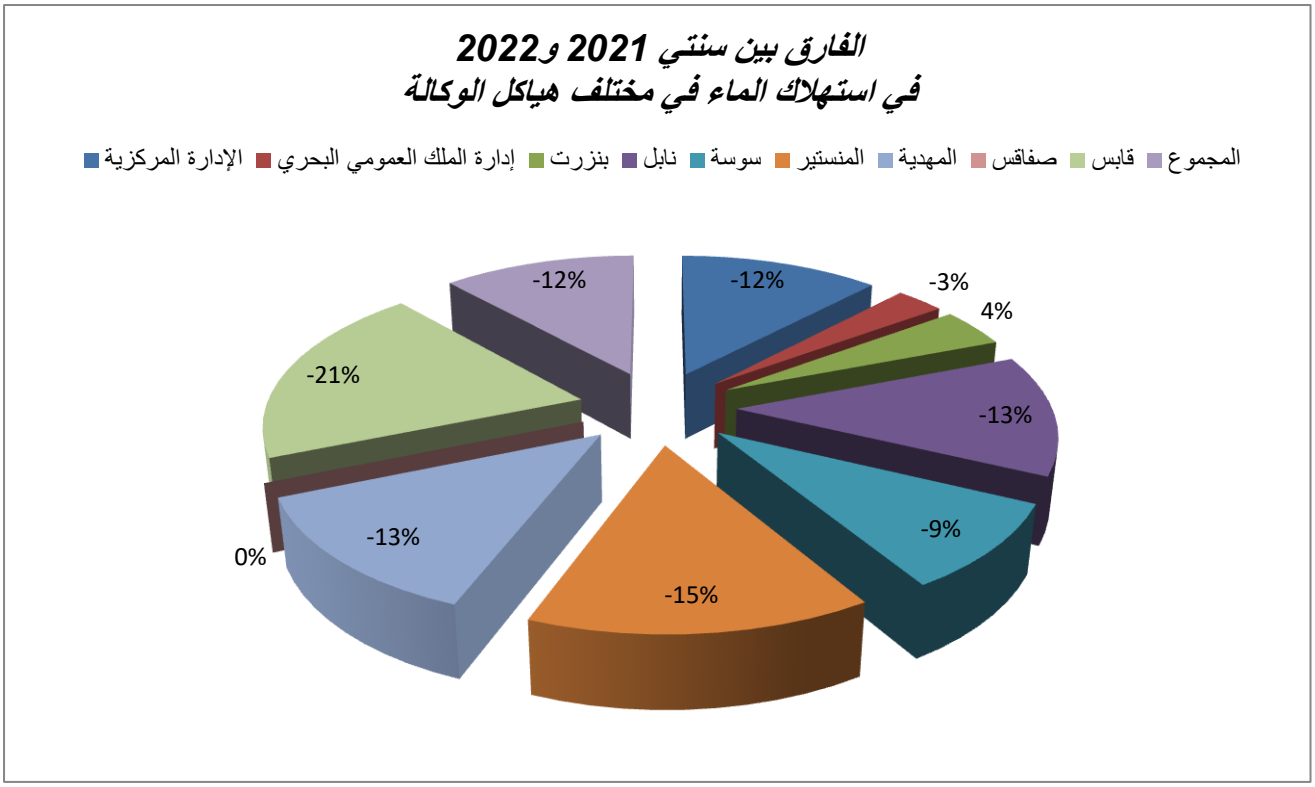

شهد إستهلاك الماء إنخفاضا بنسبة 28% للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 2022 مقارنة بالفترة الممتدة بين 01 جانفي و31 ديسمبر 2021 وشمل هذا الإنخفاض كل من الإدارة المركزية والفروع الجهوية.

3- استهلاك الوقود :

مقارنة إستهلاك الوقود بين سنتي 2021 و2022 بحساب اللتر حسب كل صنف

استهلاك الوقود بحساب اللتر لسنة 2022

الموضوع		كمية استهلاك الوقود باللتر لسنة 2021	كمية استهلاك الوقود باللتر لسنة 2022	الفارق باللتر	نسبة الفارق
سيارات مصلحة ذات استعمال مزدوج + سيارة وظيفية	الحصص الشهرية القارة	62600	64480	1880	3%
	المهمات	2100	2740	640	30%
	المجموع	64700	67220	2520	4%
سيارة مصلحة		26623	24570	-2053	-8%
مجموع الاستهلاك الخاص بالسيارات		91323	91790	467	1%
الدراجات النارية		8640	7920	-720	-8%
القوارب البحرية		7833	1710	-6123	-78%
مجموع الاستهلاك بحساب اللتر		107796	101420	-6376	-6%

شهد إستهلاك الوقود في المجمل إنخفاضا بنسبة 06% للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة لسنة 2021 كما نلاحظ إرتفاعا بنسبة 30 % في الإستهلاك بالنسبة لوقود المهمات.

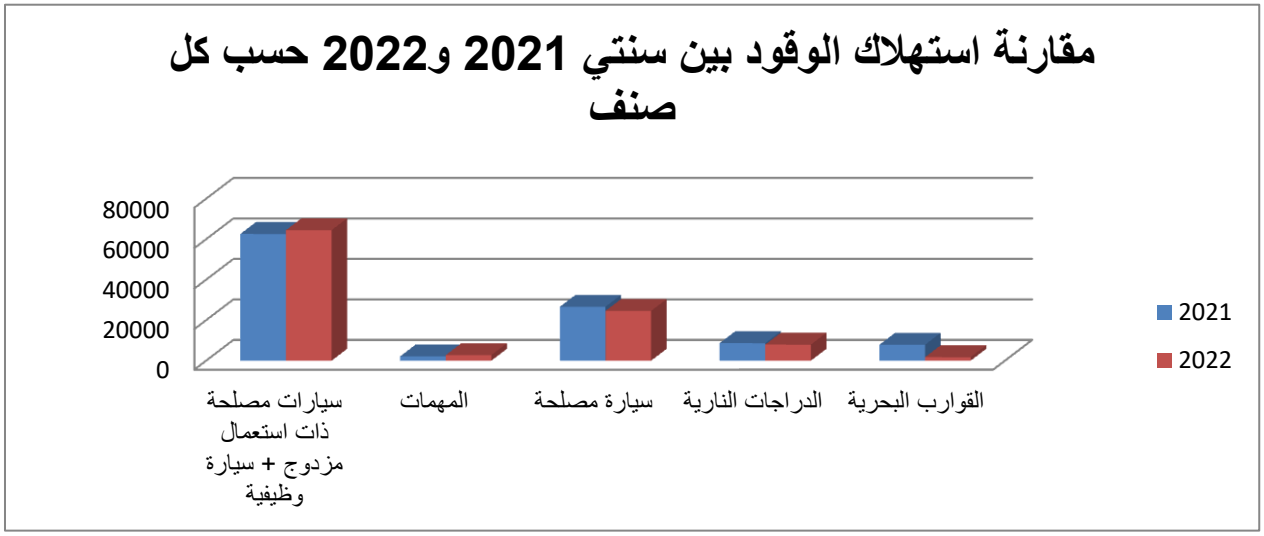

يظهر الرسم البياني مقارنة في استهلاك الوقود بين سنتي 2021 و2022 حسب كل صنف.

الباب الخامس عشر:
الصفقات العمومية خلال سنة 2022

1- طلبات العروض موزعة كالاتي:

العدد الرتبي	طلبات العروض	العدد الرتبي لطلب العروض	ملاحـــــظات
01	اقتناء وسائل نقل قسط عدد1 : 02 شاحنة مزدوجة 4*4 (05 مقاعد) قسط عدد2 : 01 سيارة وظيفية (05 مقاعد)	PS 2022/01	اللجنة الخاصة بالصفقات العمومية وفقا للإجراءات المبسطة
02	تحيين جرد مصادر التلوث السائلة على الشريط الساحلي وتطوير قاعدة البيانات الجغرافية الخاصة بها	2022/01	
03	أشغال بناء كشك خشبي بطبرقة	PS 2022/02	اللجنة الخاصة بالصفقات العمومية وفقا للإجراءات المبسطة
04	عقود تأمين للأخطار المتعلّقة بنشاط وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي لسنوات 2025-2024-2023	2022/02	
05	أشغال حماية الشريط الساحلي بجنوب القنطاوي من الانجراف البحري – التغذية الصناعية للشواطيء	2022/03	
06	اقتناء وسائل نقل قسط عدد1 : 02 شاحنة مزدوجة 4*4 (05 مقاعد) قسط عدد2 : 01 سيارة وظيفية (05 مقاعد)	PS 2022/03	اللجنة الخاصة بالصفقات العمومية وفقا للإجراءات المبسطة
07	إقتناء مركب مجهز	2022/04	

	بحجرة ومحركيين خارجيين		
08	دراسة تحيين مثال التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية للسهم الرملي راس الرمل بجربة	PS 2022/04	اللجنة الخاصة بالصفقات العمومية وفقا للإجراءات المبسطة
09	أشغال تهيئة مباني بزمبرة	PS 2022/05	اللجنة الخاصة بالصفقات العمومية وفقا للإجراءات المبسطة
10	دراسة مثال التصرف المندمج بسبخة الساحلين.	2022/05	

2- ملفات الختم النهائي التي تم استكمالها :

عملا بأحكام المرسوم عدد 68 لسنة 2022 الذي ينص على الاعفاء من المراقبة المسبقة قامت الهيئة العليا للطلب العمومي بإرجاع ملفات الاختام النهائية التالية دون البت فيها :

- ملف الختم النهائي الخاص بصفقة متابعة ومراقبة أشغال حماية الشريط الساحلي بجزر قرقنة من الإنجراف البحري،
- ملف الختم النهائي الخاص بصفقة أشغال حماية الشريط الساحلي برفراف من الانجراف البحري ،
- ملف الختم النهائي الخاص بصفقة متابعة ومراقبة أشغال حماية الشريط الساحلي لسليمان من الإنجراف البحري.

الباب السادس عشر:
المؤشرات

1- مؤشرات قيس النتائج للدراسات:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات	تقدم الانجاز الفعلي سنة 2021
المؤشر1: تطور نسبة التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي	%	70 %	**%55** (المرحلة الثانية من الدراسة)
المؤشر3: تطور نسبة تغطية الشريط الساحلي في تحيين نظام متابعة مصادر التلوث بالنفايات السائلة	%	% 30	%0 (طلب عروض غير مثمر)
المؤشر4: تطور عدد الاتفاقيات المبرمة لتبادل المعطيات والبيانات مع هياكل وطنية أخرى	العدد	04	**% 0**
المؤشر5: تطور طول الشواطئ المشمولة بأمثلة اشغال الشواطئ و تطبيقها	كلم	0	**% 0**
المؤشر6: تطور عدد أمثلة التصرف في المنظومات البيئية الساحلية والبحرية المطابقة لقانون المحميات	دراسة	02 (رأس الرمل و جالطة)	(05 من 07 مبرمجة) إلى حدود 2021 **٪71.42** **00 في 2022** **% 0** (طلب عروض رأس الرمل غير مثمر)
المؤشر7: تطور عدد دراسات المشاريع	دراسة	13	08 دراسات

2- مؤشرات قيس النتائج للأشغال:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	التقديرات	تقدم الانجاز الفعلي سنة 2022
المؤشر1: .تطور طول الشواطئ المشمولة ببرامج وقائية.	كلم	49	3 كلم
المؤشر2: طول الشواطئ الخاضعة لدراسات الحماية من الانجراف البحري	كلم	39	39 كلم (14 كم قمرت-قرطاج) (9 كم كرنيش بنزرت –شط

			مامي) (16 كم سوسة الجنوبية_المنستير)
المؤشر3: طول الشواطئ المحمية الخاضعة للأشغال دون اعتبار الـ21 كم المنجزة (قرقنة +سوسة +رفراف)	كلم	10 (3جنوب القنطاوي و 07 كرنيش بنزرت)	3 كم (جنوب القنطاوي)
المؤشر عدد 4: تطور عدد اتفاقيات المساندة الفنية و/أو المالية من خلال المساهمة في تمويل بعض مكونات أشغال الفسح الشاطئية بعدد من البلديات الساحلية حيث شملت: - المساندة الفنية والمالية: -المساندة الفنية :	العدد	4 (متواصلة). 11 (متواصلة)	8 11

3 – مؤشرات قيس الآداء:

البرنامج الفرعي1: جودة الحياة و التنمية المستدامة

نشاط عدد9:حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات	انجازات	النسبة
المؤشر: مساحة الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	هك	5636	5283	93%
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	3 (سوسة جنوب القنطاوي (جديد) دون اعتبار المشاريع المتواصلة)	3	100% انطلاق مشروع حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي من الانجراف البحري -الأشغال الصخرية
	مجموع الإنجاز منذ بداية البرنامج (2013)	33 (+ 3كم أشغال مصدات الرياح)	33	

4- مؤشرات حول التصرف في الملك العمومي البحري:

2012						الشريط الساحلي		2022					
طول الشريط الساحلي بالكم /عدد الأعوان بالفرع	الإمكانات البشرية 2012			الإمكانات اللوجستية 2012	عدد المخالفات المسجلة 2012	تقسيم الفروع الجهوية حسب الفروع الجهوية للوكالة	طول الشريط الساحلي بالكم ب/وبدون اعتبار المناطق الرطبة والجزر	عدد المخالفات المسجلة 2022	الإمكانات اللوجستية 2022	الإمكانات البشرية 2022			طول الشريط الساحلي بالكم /عدد الأعوان بالفرع
	تنفيذ	تسيير	إطارات							تنفيذ	تسيير	إطارات	
39	3	4	1	01Partenaire 01 Ford 02 Motos	57	أقصى الشمال : من طبرقة إلى غار الملح 1	311 371	206	01Dacia(juin 2017)* 01 Ford (esp 2011) 02 mobylettes	3	4	3	31
40	4	1	0	01 Polo 01 Ford	11	تونس وأريانة 2	198 273	52	01 Polo (mars 01 Ford (set 2011) 01 mobylette	1	0	3	50
9	2	0	1	01 Nissan 02 motos	18	بن عروس 3	26 26	54	01 Swift (jan 2018)* 01 Nissan 02 mobylettes	1	0	1	13
18	10	4	1	01 Mitsubishi 01 Ford 01 Isuzu 05 motos	80	نابل 4	267 373	281	01 Swift (jan 2018)* 01 Mazda (jan 2007) 01 Amarok (mai2011) 01 partenaire (avril 04 mobylettes	2	2	4	33
15	2	3	1	01 Ford 44 01 Amarok 01 Polo7	9	سوسة 5	91 229	63	01Dacia(juin 2017)* 01 Amarok (mai2011)	2	1	2	18
20	3	2	1	01 Ford 01 Amarok	34	المنستير 6	119 193	64	01 Swift (jan 2018)* 01 Pajero (fev 2012) 01 mobylette	2	0	2	30
34	2	1	0	01 Partenaire 01 moto	16	المهدية 7	101 110	63	01 partenaire (mai 01 Ford (avr 2006) 02 mobylettes	1	2	4	14
93	2	1	2	01 kango 01 Ford 02 motos	73	صفاقس 8	467 857	65	01 Polo (mars 01 Ford (esp 2011) 02 mobylettes	2	0	3	93
16	5	2	1	01 Mazda Megane 01 Motos	2	قابس 9	124 411	14	01 Polo (mars 01 Mazda (sep 2016) 01 mobylette	0	1	5	21
69	5	3	0	01 Polo 01 Ford 01 Partenaire	20	مدنين 10	548 1088	217	Peugeot (jan 2013)* 01 Mazda (sep 2016)	1	1	1	183
عدد المخالفات المسجلة					320			1079	عدد المخالفات المسجلة				
عدد تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري					767			1572	عدد تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري				

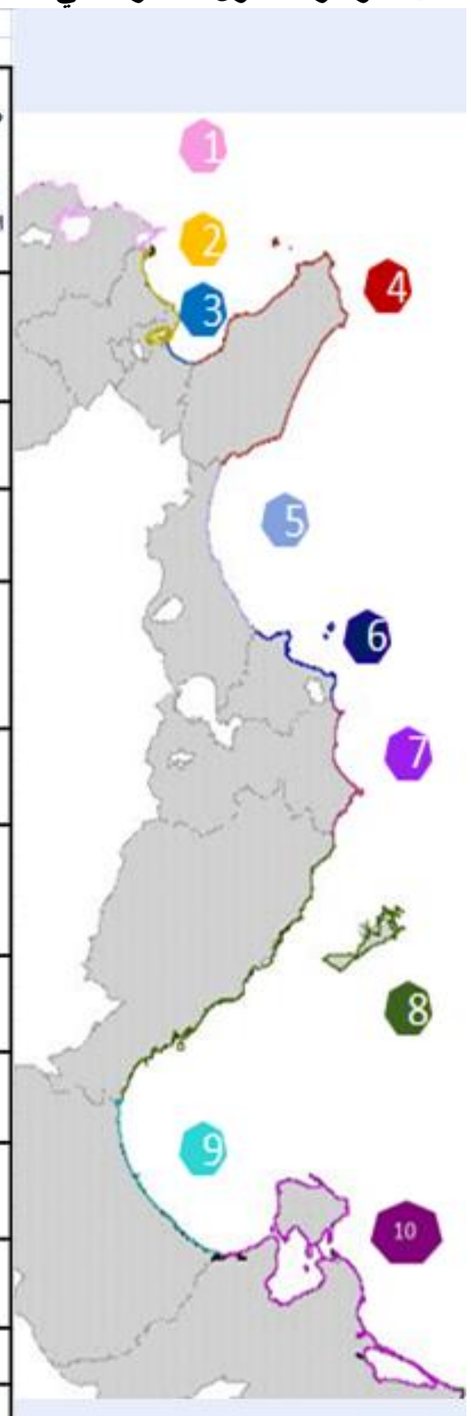

المخالفات المسجلة على الملك العمومي البحري خلال 2022 والاجراءات المتخذة لتصفيتها والحد منها

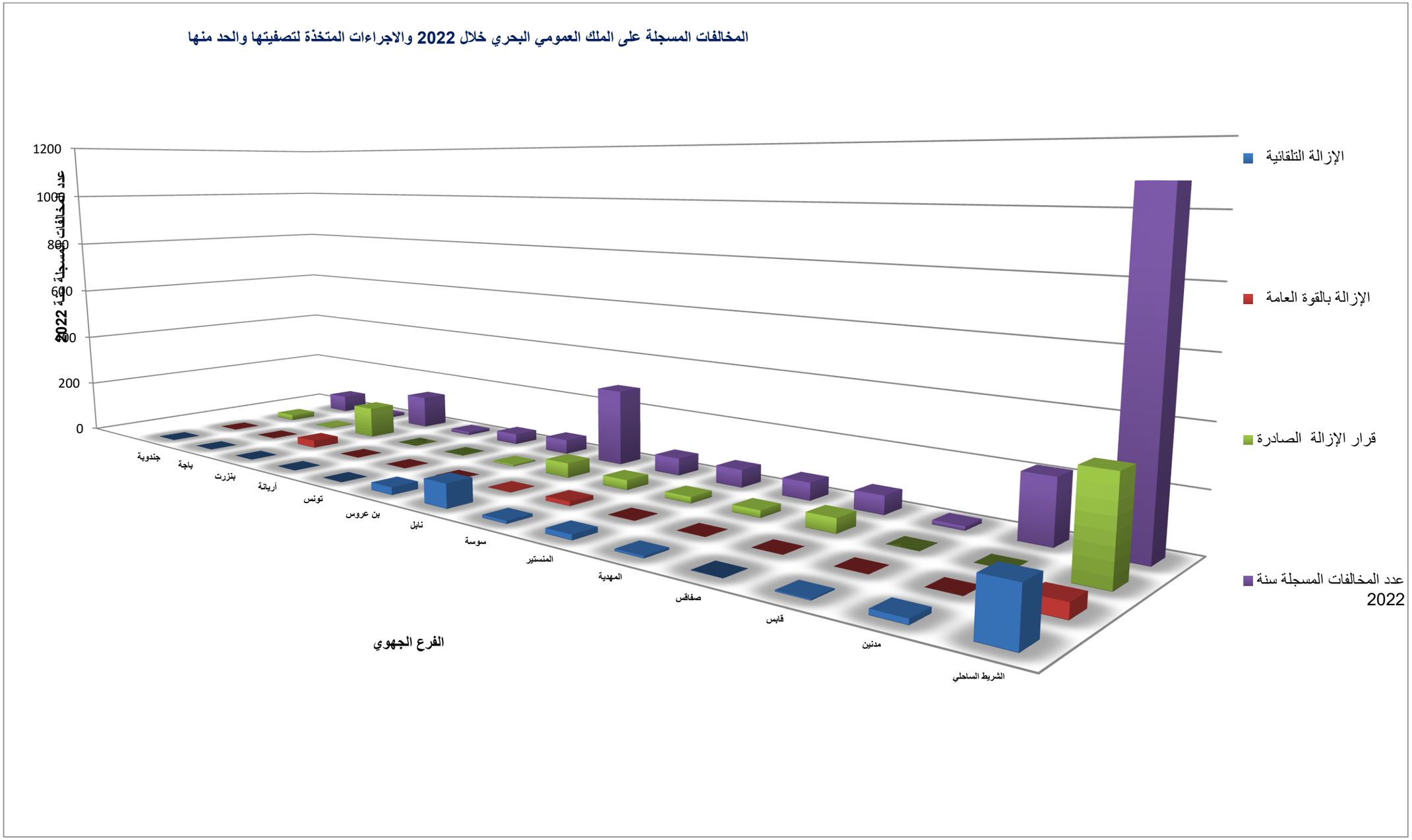

5- مؤشرات حول الموازنة الاجتماعية لسنة 2022:

- ✓ ***عدد الأعوان :*** بلغ عدد أعوان الوكالة 141عونا،
- ✓ **توزيع الأعوان: بين الإدارات المركزية والفرعية:** يبلغ عدد الأعوان بالإدارة المركزيّة 70عون مقابل 71 بالفروع الجهويّة،
- ✓ ***الأعوان القارين :*** 94.32% عون قار،
- ✓ ***معدل الأعمار :*** 77% من أعوان الوكالة تتجاوز أعمارهم 40 سنة،
- ✓ ***توزيع الأعوان:*** يتوزع الأعوان بصفة متقاربة بين إداريين و تقنيين،
- ✓ ***عدد المغادرين:*** بلغ عدد المغادرين سنة 2022 عدد 09 أعوان (إنهاء إلحاق و إلحاق لدى مؤسسة أخرى و بلوغ سن التقاعد و التقاعد المبكر)،
- ✓ ***أقدميّة أكثر من 9 سنوات :*** 77% من الأعوان تفوق اقدميتهم 9 سنوات،
- ✓ ***التأطير :*** 33% تمثل نسبة التأطير بالوكالة،
- ✓ ***الإطارات حسب الإختصاص :*** 72%من الإطارات هم إطارات فنية،
- ✓ ***الغيابات :*** يمثل عدد أيام الغيابات من أجل المرض خلال سنة 2022 نسبة 2.73% من عدد أيام العمل ونسبة 1.97% من عدد أيام العمل دون اعتبار عطل المرض طويلة الأمد،
- ✓ ***الترقيات :*** تمتع 63 % من الأعوان بالترقية في الصنف و الإنتاجية لسنة 2022:
  - 40% من سلك الإطارات،
  - 25% من سلك التسيير،
  - 35 % من سلك التنفيذ .
- ✓ ***الاجر السنوي الخام لسنة 2022 للوكالة:*** 4246.260 الف دينار،
- ✓ ***الساعات الإضافية :*** بلغ حجم الساعات الاضافية لسنة 2022 : 43.453 ألف دينار ،
- ✓ ***نسبة الساعات الاضافية :*** بلغت نسبة الساعات الاضافية 0.1 % من كتلة الأجور.